

Distr.: General
26 September 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

محضر موجز (جزئي)* للجلسة 57

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء 4 نيسان/أبريل 2023، الساعة 14/15

الرئيس: السيد باليك (تشيكيا)

المحتويات

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها (تابع)

البند 7 من جدول الأعمال: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال

التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية

اختتام الدورة

* لم يُعدّ محضر موجز للجزء المتبقي من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).
وسيعاد إصدار أي محاضر مصوّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 14/15

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها (تابع)
(A/HRC/52/L.19 بصيغته المنقحة شفويًا، وA/HRC/52/L.41/Rev.1)

مشروع القرار A/HRC/52/L.19، بصيغته المنقحة شفويًا: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

1- السيدة ياردفيلت (المراقبة عن السويد): عرضت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن مشروع القرار يأخذ في الاعتبار التقريرين الأخيرين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار اللذين يصفان بلدًا في حالة سقوط حر بسبب الأعمال التي يرتكبها جيش ميانمار. وتضمن مشروع القرار عبارات تُرحب بالجهود المبذولة، بما في ذلك ما بُذل من جهود من خلال آلية التحقيق المستقلة لميانمار، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، لمحاسبة جيش ميانمار على انتهاكاته التي لا تُعد ولا تُحصى لحقوق الإنسان. وقالت إن أي تقييم يُحسن نية لتثني تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية وسلع وتكنولوجيات المراقبة والأسلحة الأقل فتكاً وبيعها ونقلها وتحويلها على حقوق الإنسان لا يمكن أن يؤدي إلى أي استنتاج سوى وجوب حظرها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أنه لا بد من فرض حظر شامل لوقف تدفق الأسلحة إلى ميانمار.

2- ولا يزال الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية، مثل الروهينغيا، يتحملون وطأة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش ميانمار. ولم تُتخذ أي خطوات ملموسة في سبيل تهيئة بيئة تقضي إلى العودة الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة لجميع اللاجئين والمشردين قسراً. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم إحراز جيش ميانمار أي تقدم في تنفيذ توافق النقاط الخمس، ويود أن يعرب عن تأييده الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الاتجاه.

3- وتوخياً للكفاءة، اتخذ الاتحاد الأوروبي الخطوة الصعبة نحو خفض عدد الحوارات التفاعلية المطلوبة في مشروع القرار، مقارنة بالقرارات السابقة بشأن ميانمار. ولكنه على الرغم من ذلك لا يزال متمسكاً بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان في ميانمار باعتبارها أولوية، ودعم عمل المقررة الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآلية المستقلة. وتقع على المجلس مسؤولية توجيه رسالة واضحة إلى جيش ميانمار يبلغه فيها أن الهجمات الوحشية ضد المدنيين والهجمات المستمرة على موظفي الإغاثة الطبية والإنسانية يجب أن تتوقف. وباعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، سيبعث المجلس إشارة دعم قوية لمن يعملون جاهدًا من أجل السلام والديمقراطية وسيادة القانون في ميانمار، وإلى ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والناجين منها، الذين يلتمسون العدالة والمساءلة.

4- الرئيس: أعلن انضمام ثمان دول إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

5- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل اتخاذ القرار، فقالت إن الولايات المتحدة تعترف بأنها من مقدمي مشروع القرار الذي يدين بشدة تجاوزات حقوق الإنسان في ميانمار، ويعترف بالتجاوزات التي لم يسبق لها مثيل ضد الروهينغيا، ويمدد ولاية المقررة الخاصة. وذكرت أن وفد بلدها يضم صوته إلى المجتمع الدولي في دعوة جيش ميانمار، مرة أخرى، إلى وقف حربه الوحشية واحترام إرادة الشعب التي عبرت عنها ديمقراطياً الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات استمرار جيش ميانمار في القمع والعنف ضد شعب ميانمار. وأضافت أن

انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار مروعة وتُظهر المدى الذي سيذهب إليه الجيش لتعزيز سيطرته دونما اعتبار لرفاه البلد. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالإشارة بوضوح إلى مرتكب هذه الانتهاكات الصارخة في جميع أجزاء المشروع. وقالت إنها تُرحب أيضاً بتمديد مدة ولاية المقررة الخاصة، وإنها تعترف بالجهود الشجاعة التي يبذلها المدافعون عن حقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

6- غير أن وفد بلدها يشعر بالجزع لأن بعض البلدان يرفض تلبية دعوة المقررة الخاصة وقف جميع عمليات نقل الأسلحة إلى ميانمار. وينبغي ألا تتبع أي دولة عضو أسلحة لجيش ميانمار، لأنها ستستخدم في ارتكاب الجرائم نفسها التي أدانها المجلس في مشروع القرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات قوية لدعم شعب ميانمار في دعوته المتزايدة إلى التدخل من أجل منع ارتكاب مزيد من الفظائع على أيدي الجيش، والدفع نحو ميانمار الديمقراطية بوسائل تشمل فرض حظر دولي على الأسلحة واتخاذ إجراءات اقتصادية تهدف إلى منع تدفق الأسلحة إلى الجيش. وأعربت عن رغبتها في توجيه الشكر إلى الاتحاد الأوروبي لجهوده في تعزيز مشروع القرار تمثيلاً مع تدهور حالة حقوق الإنسان على الأرض.

7- السيد مانلي (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل اتخاذ القرار، فقال إن النص المعروض على المجلس يعرض بصدق تفاصيل الوضع المأساوي الذي تدهورت إليها حالة حقوق الإنسان في ميانمار منذ الانقلاب العسكري. وقد أظهر المجلس العسكري باستمرار أنه لا يحترم سيادة القانون الدولي أو حقوق الإنسان أو الديمقراطية. ووقعت في جميع أنحاء البلد اعتقالات تعسفية وهجمات على المدنيين، بمن فيهم الروهينغيا والأقليات الأخرى، وحالات تعذيب وعنف جنسي وجنساني وغيرها من الاعتداءات على الحقوق والحريات. وقرر المجلس العسكري في الأسبوع الفائت فقط حل 40 حزباً سياسياً، بما في ذلك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وقال إن وفد بلده يشعر بالفرح إزاء الأعمال المستمرة والشنيعة التي يرتكبها المجلس العسكري والتي قوبلت بشجاعة هائلة من شعب ميانمار الذي لا يزال بلده يقف معه. وستكون المسألة هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي يمارسها الجيش. ولذلك، يؤيد وفد بلده بقوة عناصر النص التي من شأنها زيادة المساءلة، بما في ذلك دعوة جميع هيئات الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع الآلية المستقلة.

8- وينبغي الكف عن نقل الأسلحة المستخدمة في قتل المدنيين إلى ميانمار. وقال إن المملكة المتحدة تفرض حظراً منذ عهد بعيد على توريد الأسلحة إلى ميانمار، وإنه يشجع الدول الأخرى على فرض حظر مماثل. وفي ضوء دعم المملكة المتحدة لشعب ميانمار وتطلعاته إلى مستقبل سلمي وديمقراطي وشامل للجميع، يُشارك وفد بلده في تقديم مشروع القرار، ويحث زملاءه الأعضاء في المجلس على تأييده.

9- السيدة لي شياومي (الصين): أوضحت الموقف قبل اتخاذ القرار، فقالت إن الصين تتابع الحالة في ميانمار عن كثب، وتأمل في أن تعمل جميع الأطراف السياسية من أجل تحقيق المصالح الفضلى للبلد لإيجاد حلول مناسبة تقضي إلى الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الإصلاح السياسي في أقرب وقت ممكن من خلال الحوار وضمن الإطار الدستوري والقانوني. وينبغي للخطوات المتخذة من المجلس والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى أن تساعد جميع الأطراف في ميانمار على تجاوز خلافاتها؛ ولن تؤدي الضغوط والعقوبات الأجنبية إلا إلى تفاقم تلك الخلافات. وأضافت أن مشروع القرار يفتقر إلى التوازن ويتضمن عناصر مثيرة للجدل. وبدلاً من المساهمة في التوصل إلى تسوية سياسية في ميانمار، فإنه يُهدد بزيادة تعقيد الحالة. وتمثيلاً مع موقف حكومة بلدها الثابت بشأن مشاريع القرارات، يود وفد بلدها أن ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

10- اعتمد مشروع القرار A/HRC/52/L.19، بصيغته المنقحة شفويًا.

مشروع القرار A/HRC/52/L.41/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي

- 11- السيدة فيليبينكو (أوكرانيا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن هدفه الرئيسي هو تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا كي تتمكن من مواصلة عملها المهم وفقاً للولاية المنشأة بموجب قرار المجلس 1/49. وقد شكل العدوان الروسي ضد أوكرانيا انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وكانت له أخطر الآثار على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وقد قدم المجلس، بوصفه الهيئة الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، استجابة قوية لحالة الطوارئ هذه المتعلقة بحقوق الإنسان بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تُنشط بها ولاية توثيق جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها إلى المجلس والجمعية العامة. وخلال فترة سنة واحدة منذ إنشائها، توصلت اللجنة إلى أدلة مروعة لا يمكن دحضها تثبت وقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها روسيا في أوكرانيا، وأخطرها نقل الأطفال وترحيلهم إلى روسيا لإعادة تثقيفهم وتبنيهم.
- 12- وقالت إن نطاق الفظائع التي ترتكبها روسيا ووحشيتها في أوكرانيا يتجاوزان ببساطة حدود الفهم. ويمكن أن تُساعد الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية المرتكبة ضد شعب أوكرانيا وتوثيقها والإبلاغ عنها في إنقاذ أرواح الأبرياء ومحاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا. وفي حين أن أوكرانيا والعالم يريدان السلام أكثر من أي وقت مضى، لا سلام من دون عدالة. ودعت جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار وبالتالي تقديم مساهمة حقيقية وهادفة في إحلال السلام في أوكرانيا وتحقيق العدالة لشعبها.
- 13- الرئيس: أعلن انضمام سبع دول إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات العامة التي أدلى بها قبل التصويت

- 14- السيدة كاوبي (فنلندا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ومن الضروري جمع الأدلة وحفظها وتحليلها لضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة فيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا. ويُشيد الاتحاد الأوروبي بأوكرانيا لتوليها زمام الحالة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، على عكس الاتحاد الروسي، الذي لا يزال يرفض منح اللجنة حق الوصول المطلوب. ولم يستجب لطلبه بشأن إجراء حوار، واختار عدم المشاركة في جلسة التفاوض والمشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس. وتواصل روسيا في الوقت نفسه غزوها، على الرغم من أن عواقب حربها العدوانية محسوسة في جميع أنحاء العالم.
- 15- وفيما يتعلق بمن يدعون أن مشروع القرار مستقطب أو أنه تسييس لحقوق الإنسان، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى أن المعتدي الوحيد في الحرب هو روسيا التي تنتهك بشكل صارخ أساس الأمم المتحدة ذاته، أي مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة. وباعتماد مشروع القرار فإن المجلس بذلك يتمسك بميثاق الأمم المتحدة ولا يقوم بتسييسه وتُشكل معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها، جزءاً لا يتجزأ من ولاية المجلس. ولذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء أو التصويت لصالحه إذا طُلب إجراء تصويت.

- 16- السيدة دنكان فيالوبوس (كوستاريكا): قالت إن الحالة اهتماماً مستمراً من المجلس في ضوء عدوان الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا والتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وجرائم

محتملة ضد الإنسانية. وتتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، وأكثر المتضررين هم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى. ويشعر وفد بلدها بانزعاج عميق إزاء الأثر المدمر الذي تسببه الحرب فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية وخدمات الصحة العقلية، بما في ذلك خدمات صحة الأم والطفل وخدمات إدارة الأمراض المزمنة وعلاجها، وإزاء التقارير التي تفيد بوقوع عنف جنسي وجنساني. وهي تؤيد بقوة تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وهو ما من شأنه أن يساعد في ضمان المساءلة. ويدين وفد بلدها بشدة نقل الأطفال قسراً أو ترحيلهم داخل أوكرانيا أو إلى روسيا، وهي أعمال يمكن أن تُشكل جرائم حرب، فضلاً عن النتائج المتعلقة بتبني الأطفال الأوكرانيين من جانب أسر روسية وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان المشار إليها في مشروع القرار. ويدعو وفد بلدها أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء أو التصويت لصالحه إذا طُلب إجراء تصويت.

17- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إنه وآخرين أدلوا خلال العام الماضي ببيانات لا حصر لها أمام المجلس بشأن الحالة المروعة في أوكرانيا. وتتسبب الحرب التي يشنها بوتين - ما من شك في أن الحرب هي من اختياره ومن صنعه - في أضرار لا توصف لحياة الملايين من الناس وليس فقط في أوكرانيا. وقد فقد آلاف الأوكرانيين أرواحهم بينما كانوا يدافعون ببسالة عن وطنهم أو بسبب هجمات عشوائية دمرت المدارس والمستشفيات والمنازل. وتمزقت عائلات بأكملها. وانتزعت من الأطفال براءتهم. ومما يبعث على الأسى أن البيانات التي يُدلى بها في المجلس لن تُنهي تلك المعاناة أو تلك الأعمال الوحشية التي لا طائل من ورائها التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية أو مرتزقتها بالوكالة، والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، يمكن للمجلس أن يكفل مواصلة لجنة التحقيق الدولية المستقلة عملها الحيوي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مرتكبيها للتحضير لمقاضاتهم في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يبعث الأمل في نفوس الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان وملايين الأوكرانيين، وكذلك في نفوس كثير من الروس الذين يتطلعون إلى قيام المجلس بما هو صحيح. ولذلك تؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار، وتُشجع الأعضاء الآخرين في المجلس على أن يحذوا حذوها.

18- السيدة ستاش (ألمانيا): قالت إن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا لا يترك مجالاً للشك في أن روسيا ترتكب جرائم حرب في أوكرانيا. وخلال 404 أيام، كان القصف اليومي والهجمات على البنية التحتية، حتى في أقصى فترات الشتاء، وباتت الخسائر في الأرواح والأحباء هي الواقع القائم الذي يعيشه الأوكرانيون. وخلال 404 أيام، نقلت روسيا الأطفال الأوكرانيين قسراً وقامت بترحيلهم، بحسب ما وثقته اللجنة. ولا يمكن أن يكون هناك مجال للشك في أن هذه الأعمال ترقى إلى جرائم حرب.

19- وقالت إن وفد بلدها يُرحب بالاهتمام الخاص الذي يُوليه مشروع القرار للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال وبضرورة قيام اللجنة بمواصلة توثيق هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمثل اختطاف الأطفال محاولة لسرقة مستقبل أوكرانيا. غير أن هذه المحاولة ستبوء بالفشل. وسيُسأل الجناة وستتحقق العدالة.

20- وتلقي الحرب الروسية ضد أوكرانيا بظلالها على العالم. فأكثر البلدان ضعفاً على وجه الخصوص تتأثر بأزمي الوقود والغذاء، ويشعر الجميع بالقلق إزاء انتهاك الميثاق وأهم مبادئ القانون الدولي الأساسية. وأضافت أن وفد بلدها يدعو بالتالي إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأعربت عن أسفها الشديد لأي دعوة للتصويت نظراً لما يتسم به توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا من أهمية حيوية، ولكن إذا طُلب إجراء تصويت فإنها تحث جميع أعضاء المجلس على التصويت لصالح المشروع.

21- السيدة لاشوسيه (فرنسا): قالت إن المجلس قد نهض بمسؤوليته في آذار/مارس 2022 عندما قرر إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العدوان الروسي في أوكرانيا. وبعد عام واحد، تأكدت المخاوف الكامنة وراء هذا القرار. لقد مر عام تقريباً حتى يومنا هذا منذ أن اكتشف العالم المذعور ما يرتكب من فظائع في بوتشا. وكان هذا هو أول اكتشاف في سلسلة من الاكتشافات المروعة التي أماطت اللثام عن انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ارتكبتها الجيش الروسي وأعوانه من مجموعة فاغنر. وكان تقرير لجنة التحقيق مديناً. فقد شملت الانتهاكات الموثقة القتل والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، وهجمات استهدفت المستشفيات والمدارس وأقسام الولادة، والتعجير القسري للسكان، بمن فيهم الأطفال. وتُعريض الانتهاكات المرتكبة بهذا الحجم أسس النظام الدولي للخطر.

22- وعلى كل عضو من أعضاء المجلس أن يتحمل الآن مسؤوليته مرة أخرى. ومن الضروري أن تواصل اللجنة جمع الأدلة وتحليلها والتحقق بدقة من المعلومات من أجل مساءلة الجناة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا. ويجب أن تواصل اللجنة توثيق الترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين وتبنيهم باعتبار ذلك ممارسات غير قانونية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. ولا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دولة تنتهك المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. والمجلس إذ يدين هذه الانتهاكات لن يتجاهل الحاجة إلى إدانة انتهاكات أخرى في أماكن أخرى؛ ولكنه سيؤكد أهميته باتخاذ موقف قوي عندما يطرأ أحد أقوى أعضاء المجتمع الدولي على المبادئ ذاتها التي كان من الواجب أن يدافع عنها. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وإذا طُرح مشروع القرار للتصويت فإنها تحت جميع أعضاء المجلس على التصويت لصالحه.

23- السيد ستانيوليس (ليتوانيا): قال إن روسيا تخوض منذ أكثر من 400 يوم حرباً عدوانية غير مشروعة وغير مبررة ضد أوكرانيا وعلى الرغم من المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الشعب الأوكراني وما تسببه الحرب من عواقب مدمرة يشعر بها الجميع على الصعيد العالمي، تختار روسيا مواصلة انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وارتكاب جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، وتهديد النظام الدولي القائم على القواعد ككل. ويجب أن يكون العالم واعياً لما يحدث في أوكرانيا. ولهذا السبب، أنشأ المجلس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي قدمت معلومات واقعية موضوعية ونزيهة، بدلاً من المعلومات المضللة والدعاية التي تتعمد روسيا نشرها. ويأتي على رأس الأولويات ضمان المساءلة الكاملة عن الجرائم التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي وقانوني بتحديد هوية الجناة ومحاسبتهم وضمان العدالة للضحايا والناجين. ولذلك فإن ليتوانيا تؤيد تماماً تمديد ولاية اللجنة. وبالنظر إلى أن المجلس مكلف بولاية معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان فإن التأييد القوي لمشروع القرار سيظهر التزامه بمواصلة هذه المهمة. وقال إن وفد بلده يدعو أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، أو التصويت لصالحه إذا طُرح للتصويت.

24- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن غزو روسيا لأوكرانيا من دون استئزاز يُشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وأنه أدى إلى مأساة لحقوق الإنسان وتسبب في عواقب إنسانية وخيمة في أوكرانيا وفي جميع أنحاء أوروبا وفي العالم أجمع. وقد توصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي كان لها دور حاسم في الكشف عن أهوال الحرب الحقيقية، إلى استنتاجات ملموسة مفادها أن السلطات الروسية قد ارتكبت كثيراً من التجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني التي يرقى كثير منها إلى مستوى جرائم الحرب، بما في ذلك القتل العمد والهجمات على المدنيين والتعذيب والاغتصاب والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين.

25- وقد حددت لجنة التحقيق أنماطاً تبعث على قلق عميق، وخلصت إلى أن أعمال القوات والسلطات الروسية يمكن أن تبلغ حد الجرائم ضد الإنسانية. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها عموماً الحاجة الواضحة إلى إجراء مزيد من التحقيقات للكشف عن النطاق الكامل للتجاوزات والفظائع، وينبغي أن يتصرف المجلس بحزم لضمان أن تتمكن اللجنة من مواصلة عملها المهم. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وقالت إنه في حال طرحه للتصويت فإنها تدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوها.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

26- **السيدة لي شياومي (الصين):** قالت إن حكومة بلدها تشعر بالقلق إزاء الأزمة في أوكرانيا. وأضافت أن المواجهة والنزاع ليسا في مصلحة أي طرف، وتتجه الأولوية حالياً إلى منع تصعيد الحالة أو حتى خروجها عن نطاق السيطرة. وقد وقفت الصين دائماً إلى جانب السلام والحوار وعلى الجانب الصحيح من التاريخ. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الحوار بين روسيا وأوكرانيا، وينبغي ألا يسعى أي طرف إلى وضع عقبات في طريق محادثات السلام أو صب الزيت على النار. ومن المهم التقيّد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتذكّر أن التسوية السلمية للأزمة تتطلب احترام السيادة والسلامة الإقليمية والشواغل الأمنية المعقولة لجميع البلدان. وأصدرت الصين مؤخراً وثيقة تُحدد موقفها بشأن التسوية السياسية للأزمة.

27- وينبغي أن يلتزم المجلس بمبادئه التأسيسية المتمثلة في العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وأن يُشارك في حوار وتعاون بنائين، مع تجنب أي تسييس أو استغلال لمسائل حقوق الإنسان. وينبغي أن يفضي موقفه حيال الأزمة الأوكرانية إلى الحوار والتفاوض والسعي إلى تخفيف حدة التوترات وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع. ومما يؤسف له أن مشروع القرار غير موضوعي ولا يراعي الشواغل الأمنية لجميع الأطراف، ولا يفضي إلى تسوية دبلوماسية سلمية. ولهذا السبب، يدعو وفد بلدها إلى إجراء تصويت على مشروع القرار الذي ستصوّت ضده.

28- **السيد فيليغاس (الأرجنتين):** قال إن حكومة بلده أعربت باستمرار عن موقفها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، وهو أن على جميع الأطراف احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب التحقيق في جميع الانتهاكات ومحاسبة جميع مرتكبيها من خلال تدابير لضمان العدالة والحق في معرفة الحقيقة والتعويضات وضمانات عدم التكرار. وقال إن وفد بلده قد صوت لذلك لصالح قرار المجلس 1/49 الذي أنشئت بموجبه لجنة التحقيق. وبعد أن قامت اللجنة بعدة زيارات إلى منطقة النزاع وجمعت مئات من إفادات الشهود، تبين ارتكاب طائفة واسعة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات قانون حقوق الإنسان في كثير من أنحاء أوكرانيا والاتحاد الروسي. ويرقى بعض هذه الانتهاكات إلى حد جرائم الحرب، بما في ذلك القتل العمد والهجمات على المدنيين والحبس غير القانوني والاعتصاب وترحيل الأطفال. وأعرب عن قلقه بصفة خاصة بسبب استخدام السلطات الروسية التعذيب، وهو ما يمكن أن يرقى إلى حد جرائم ضد الإنسانية. ولهذه الأسباب، من الضروري أن تستمر التحقيقات حتى يمكن تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم. ولذلك سيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار.

29- **السيد هاغوس (إريتريا):** قال إنه يشعر بقلق عميق إزاء النزاع الدائر في أوكرانيا. وأضاف أن بلده الذي كان هو نفسه ضحية لعدة حروب مفروضة من الخارج، يقف متضامناً مع الضحايا الأبرياء الذين يشعرون بويلات المعاناة في الوقت الذي يُضحى فيه بلدهم من أجل مصالح جغرافية سياسية متصورة. ومن الحيوي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهو ما فشل مشروع القرار فشلاً ذريعاً في تحقيقه. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة بلده أن النص ينطوي على خطر إرساء سابقة غير مرحب بها، لأن مجلس

حقوق الإنسان ينبغي ألا يتخذ موقفاً بشأن مسائل لم يتفق عليها مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة بالفعل. ولذلك فإن وفد بلده يدعو إلى إجراء تصويت واختتم قائلاً إنه سيصوت ضد مشروع القرار ويحث أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوه.

30- السيد بادهي (الهند): قال إن النظام العالمي الذي تتضمن إليه جميع الدول يقوم على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية والسيادة. ويجب تطبيق هذه المبادئ من دون أي استثناء. ولا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء النزاع في أوكرانيا، الذي أسفر عن خسائر في الأرواح ومآسي لا حصر لها بين السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. ووفقاً للمبادئ الدولية وفقه القانون، تقع على عاتق الأطراف في النزاع مسؤولية ضمان عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال التوصل إلى حل للأزمة على حساب الأرواح البشرية، كما أن تصعيد الأعمال العدائية لا يصب في مصلحة أي أحد. ولا سبيل للمضي قدماً سوى بالعودة إلى مسار الحوار والدبلوماسية.

31- وأضاف السيد بادهي أن للنزاع في أوكرانيا أثراً عالمياً أدى إلى تفاقم المخاوف بشأن إمدادات الأغذية والأسمدة والوقود، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المهم إدراك أهمية القدرة على تحمل تكاليف هذه السلع الأساسية الحيوية وتوافرها بالنسبة لبلدان الجنوب. وتقدم الهند من جانبها مساعدة إنسانية إلى أوكرانيا ودعم اقتصادياً لجيرانها المنكوبين اقتصادياً في الجنوب العالمي. وقال إنه يدعو إلى احترام حقوق الإنسان للشعب في أوكرانيا وحمايتها، وأكد من جديد التزام بلده الثابت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

32- السيد إنكوسي (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا، بوصفها بلداً يضع حقوق الإنسان في صميم سياسته الخارجية، لا تزال تشعر بقلق إزاء الحالة في أوكرانيا التي لا تزال الحرب المستعرة فيها تلحق الألم والمعاناة بأشد الفئات ضعفاً. وعلاوة على ذلك فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للنزاع يؤثر على العالم أجمع ويؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية. وقال إن حكومة بلده تشدد على ضرورة التقيّد بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتدعو في الوقت نفسه إلى التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتهيب بجميع الدول تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر. وأضاف أن استخدام الحوار لحل النزاع أنه أنقذ البلد بعد أن كان على شفا الوقوع في اليأس، ومكّنه من الشروع في عملية انتقالية سلمية بعيداً عن ماضيه المخزي في الفصل العنصري، ليصبح الديمقراطية الأبيّة التي يعتر بها اليوم.

33- ومما يؤسف له أن مشروع القرار الذي لا يزال قيد النظر لن يقرب الطرفين من هذا الحوار؛ وبدلاً من المساهمة في حل النزاع فإنه سيوسّع الهوة بين الجانبين. ولذلك يعترّم وفد بلده الامتناع عن التصويت على النص.

34- السيد كويتانيل رومان (كوبا): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي، وتشعر بحزن عميق بسبب الخسائر في الأرواح البريئة في أوكرانيا في نزاع يطول أمده ويتفاقم بسبب استخدام لغة الحرب وتدفق الأسلحة وفرض جزاءات من جانب واحد. وتؤيد كوبا حق الدول في الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وحق الشعوب في تقرير المصير والسلام. وهي تؤيد التسوية السلمية للنزاعات، وتعارض بشكل قاطع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ومن غير المقبول على الإطلاق الكيل بمكيالين والانتقائية والتلاعب بحقوق الإنسان لأغراض سياسية. ولا يمكن ببساطة فرض قرارات ضد دول بعينها. ولا يمكن أن يكون هناك تعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان من دون موافقة الدول المعنية.

35- ولا يسعى مشروع القرار المعروض على المجلس إلى إشراك جميع الأطراف في مفاوضات من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم. ولكنه نص متحيز يتنافى مع مبادئ الحوار القائم على الاحترام وعدم الانتقائية وعدم التسييس التي ينبغي أن يسترشد بها عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، لا يستجيب مشروع القرار لشواغل حقيقية بشأن حقوق الإنسان في أوكرانيا ولا يقدم حلولاً لتعزيز الممارسة الفعالة للحقوق من دون تمييز. وستواصل كوبا الدعوة إلى حل دبلوماسي جاد وبناء وواقعي باستخدام الوسائل السلمية وبما يتفق مع القانون الدولي.

36- وبناءً على طلب الممثلين عن المكسيك وفرنسا، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وبنن، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وشيلي، والصومال، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، والمكسيك، وملاي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الصين، وإريتريا.

المتنعون:

أوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وغابون، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، والمغرب، والهند، وهندوراس.

37- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.41/Rev.1](#) بأغلبية 28 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

38- الرئيس: دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعلل تصويتها أو مواقفها، أو بيانات عامة عن أي من مشاريع القرارات التي نظر فيها المجلس في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

39- السيدة مكدونالد ألفاريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في الحياة والسلام، على النحو المنصوص عليه في دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات وفي الصكوك الدولية. وترفض حكومة بلدها في الوقت نفسه أي محاولات لاستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية لمهاجمة الحكومات الأخرى وزعزت استقرارها. والواقع أن هناك اتجاهاً مثيراً للقلق تُستخدم فيه القضية النبيلة لحقوق الإنسان لأغراض جغرافية سياسية ضد بعض البلدان النامية التي لا تمتثل للمصالح الإمبريالية.

40- ولا يمكن لبوليفيا أن تؤيد أي ولاية موجهة ضد بلدان بعينها ولا تُساعد على إقامة حوار حقيقي، والتي تصل إلى حد انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن شأن عدم إيلاء المراعاة للدولة المعنية أن يجعل من الصعب تقديم مساعدة تقنية فعالة. وعلاوة على ذلك، يعني ذلك أن من غير الممكن جمع معلومات متوازنة وموثوقة، مما يؤدي إلى تكوين صورة تُشوّه الواقع ويمكن استخدامها في الحملات التي تسعى إلى عزل دول معينة. ولا يؤدي الكيل بمكيالين والانتقائية وعدم مراعاة الأثر المدمر للتدابير القسرية الانفرادية إلا إلى انعدام الثقة. ومن المهم أن يظل المجلس محفلاً متعدد الأطراف يسعى إلى تعزيز الحوار الصادق والبناء، مع إيلاء المراعاة للنقد

الذي حققته الدول وما تواجهه من تحديات، مع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة، من دون إكراه أو انتقائية أو تسييس أو الكيل بمكيالين.

41- السيدة رودلي (ماليزيا): قالت إن حكومة بلدها تتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أوكرانيا، وتود أن تحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لوقف تصعيد العنف وحماية المدنيين والسعي إلى إيجاد حلول سلمية في امتثال تام للالتزامات بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وينبغي للجنة التحقيق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذ ولايتهما بحكمة من أجل تيسير الحوار بين الأطراف المعنية. وينبغي أن يدعو المجلس جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تظل جهود المجلس لمعالجة الحالة في أوكرانيا متسقة مع ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 251/60، ومجموعة تدابير بناء المؤسسات الواردة في قرار المجلس 1/5. وأعربت عن رغبتها في إعادة تأكيد التزام بلدها الطويل الأمد والثابت بالتسوية السلمية للنزاعات. وأضافت أن ماليزيا ستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

البند 7 من جدول الأعمال: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/HRC/52/L.31، وA/HRC/52/L.32، وA/HRC/52/L.42)

مشروع القرار A/HRC/52/L.31: حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

42- السيد هاشمي (باكستان): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، وهي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا والكاميرون، فقال إن مقدمي مشروع القرار يدينون بشدة الاحتلال غير المشروع للجولان السوري من جانب إسرائيل. وقد أدى هذا الاحتلال الذي دام عقوداً إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فرض الجنسية الإسرائيلية بصورة غير قانونية على المواطنين السوريين، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، واستغلال موارد السكان الأصليين، وتغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة ولا بد من رفض جميع الأعمال غير القانونية التي تهدف إلى إدامة الاحتلال وترسيخ الإفلات من العقاب الذي يوجب هذه الأعمال.

43- ويؤكد مشروع القرار المبدأ القانوني الدولي القائل بأن الاستيلاء على الأراضي إجراء غير مقبول ويؤكد من جديد عدم مشروعية القرار الذي اتخذته إسرائيل في عام 1981 بفرض قوانينها المحلية في الجولان السوري المحتل. ويُعرب المجلس أيضاً في نص مشروع القرار عن أمله في استئناف محادثات السلام على أساس قراري مجلس الأمن 242(1967) و338(1973). وعلاوة على ذلك، دُعيت إسرائيل، بوصفها قوة الاحتلال، إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497(1981). ويتضمن النص عبارات تُطالب بالوقف الفوري لجميع الخطط والأنشطة المتصلة بالاستيطان في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك خطط توسيع هذه المستوطنات ومضاعفة عدد المستوطنين في السنوات القادمة. ووصف الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للجولان السوري بأنها انتهاك صارخ للقانون الدولي ولا اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). وأخيراً، دُعيت الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف بالتدابير التشريعية والإدارية غير القانونية التي وضعتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

44- الرئيس: أعلن انضمام 7 دول إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. ودعا الدول المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيانات.

45- السيدة إيلون شاهار (المراقبة عن إسرائيل): قالت إن بيانها يتناول جميع مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة في إطار البند 7 من جدول الأعمال. وأضافت أن منظمة المؤتمر الإسلامي والوفد الفلسطيني دعيا مراراً وتكراراً في دورات سابقة للمجلس إلى وضع حد للكيل بمكيالين، ولكن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند 7 تُجسد معايير الكيل بمكيالين نفسها التي يدعيان شجبها. ولو كان مقدمو مشروع القرار مهتمين حقاً بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، لما سعوا حثيثاً إلى تقييد آليات تقصي الحقائق والتحقيق في اليمن وليبيا وسوريا التي قتل فيها الآلاف ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب فيها. وكانوا سيدعمون البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بدلاً من محاولة منع النساء والفتيات والبهائيين والبلوش والأكراد من الوصول إلى آليات المساءلة.

46- وقد اتخذ المجلس بالفعل 100 قرار ضد إسرائيل، أي أكثر من ثلث ما اتخذته على مر تاريخه من قرارات بشأن بلدان بعينها. وفي الوقت نفسه، عرقلت الدول نفسها التي تشجب الآن الكيل بمكيالين محاولات اعتماد قرارات بشأن حالات أخرى. ولا يسعى مقدمو مشروع القرار إلا إلى استهداف إسرائيل. ولكنهم لا يحرصون على حقوق الإنسان. إنهم لا يهتمون بالمثلثات والمثلثين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنس في بلدانهم؛ ولا يهتمون بالمهاجرين الذين ماتوا وهم يبنون ملاعبهم الرياضية؛ ولا يهتمون بالأقليات التي يقيمونها بصورة منهجية؛ ولا يهتمون بحرية التعبير والتجمع السلمي لأنهم يستهدفون الناس الذين يخرجون إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير ويقتلونهم.

47- ويمثل البند 7 من جدول الأعمال محاولة من جانب بعض الدول لمنع المجلس من التدقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإلهاء شعوبها ومنعها من المطالبة بمزيد من الاحترام لحقوقها. ولا يعترف كثير من الدول المؤيدة لمشروع القرار بحق إسرائيل في الوجود أو بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير. ولا تتعلق القرارات المتخذة في إطار البند 7 بالمساءلة عن حقوق الإنسان. ولكنها أداة يستخدمها من يهاجمون إسرائيل منذ إنشائها، وهي تجسيد للكرهية والتمييز المنظمين اللذين تشعر بهما إسرائيل في المجلس منذ إنشاء هذه الهيئة في عام 2006. وينبغي لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأخرى التي تجاهر بمهاجمة إسرائيل، ولكنها تلتزم الصمت حيال حالة حقوق الإنسان في البلدان الأخرى، والتي تسعى إلى مساءلة البعض، ولكنها تمنع المساءلة نفسها للآخرين، أن تكف عن الكيل بمكيالين وأن توقف الإفلات من العقاب الذي توفره للطغاة في جميع أنحاء العالم، وأن توقف الكراهية المنهجية التي توجهها ضد إسرائيل. وقالت إن وفد بلدها يرفض البند 7 من جدول الأعمال ويدعو جميع الدول إلى التصويت ضد جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطاره.

48- السيد أحمد (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إن بيانه يتناول مشروع القرارين A/HRC/52/L.31 و A/HRC/52/L.42. وأضاف أن الهجمات الإرهابية المتكررة على بلده هي استمرار للنهج الإجرامي للكيان الإسرائيلي تجاه شعوب المنطقة وبلدانها. ولن تؤثر هذه الهجمات على تصميم بلده على أن تستعيد بالكامل كل حبة من تراب الجولان السوري المحتل؛ وهذا الحق غير قابل للتفاوض ولا يسقط بالتقادم. وليس للتدابير الإسرائيلية غير القانونية وقرارها بضم الجولان السوري المحتل أي أثر قانوني، وفقاً لقرارات هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 497(1981).

49- وطوال سنوات الاحتلال، نفذت حكومة إسرائيل سياسات تمييزية وعنصرية تؤثر على جميع الحقوق الأساسية للسكان. وهي تشمل سياسات الاستيطان الاستعماري، وسرقة الأراضي والممتلكات، ونهب الموارد الطبيعية، مما يُغيّر طابع الجولان السوري المحتل وتركيبته الديمغرافية وهيكل مؤسساته. وأشار إلى الانتهاكات التي تُرتكب منذ عهد بعيد ضد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الإنسان، وأثرها على حياة السكان، وشجع أعضاء المجلس على تحمل مسؤوليتهم ودعم مشاريع القرارات التي تبين أسسها القانونية الراسخة أن الادعاءات الواهية التي تقدمها بعض الوفود لا تعدو كونها كلاً صارخاً بمكيالين تُشجع قوة الاحتلال على مواصلة جرائمها.

50- ويؤكد تصاعد حجم الانتهاكات المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية وخطورتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أهمية مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#)، كأداة لرصد هذه الانتهاكات الجسيمة وإبراز جوانب عدم مشروعيتها وتذكير البلدان بالتزامها بعدم القيام بأي نشاط يمكن أن يطيل أمد تلك الانتهاكات. ويؤكد وفد بلده من جديد تأييده الكامل لولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ويدعو إلى السماح للجنة بالوصول إلى تلك الأراضي، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل. وشجع أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرارين [A/HRC/52/L.31](#) و [A/HRC/52/L.42](#) بتوافق الآراء من أجل توجيه رسالة واضحة إلى السلطات الإسرائيلية ووضع حد للحالة غير المسبوقة من الإفلات غير المحدود من العقاب الذي يمكنها من العمل كقوة فوق القانون.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

51- السيدة ستاش (ألمانيا): قالت إن موقف حكومتها من عدم مشروعية الضم لم يتغير، ولكن مشروع القرار يُركز فقط على إسرائيل ويشوه واقع الحال في سوريا التي يعاني فيها مئات الآلاف من السوريين على يد النظام. ويدعو وفد بلدها إلى إجراء تصويت على مشروع القرار [A/HRC/52/L.31](#) وسيصوت ضده.

52- السيد جيانغ هان (الصين): قال إن إسرائيل تواصل في الجولان السوري المحتل إقامة المستوطنات وتقويض السيادة السورية وانتهاك حقوق الإنسان لسكانه. وينبغي أن يُنفذ المجتمع الدولي قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وأن يدعو إسرائيل إلى احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، والتقيّد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإنهاء عدوانها واحتلالها، ووقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان للشعب السوري، وتقديم تعويضات للضحايا. وسيُصوت وفد بلده لمشروع القرار ويدعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذوه.

53- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تعارض بشدة وبشكل لا لبس فيه البند 7 المتحيز من جدول أعمال المجلس ولا يوجد بلد، بما في ذلك بلدها، فوق التدقيق، ولكن لا توجد دول أخرى - بما في ذلك الدول التي كانت موضوع قرارات اعتمدت في الدورة الحالية أو تلك التي لم يتمكن المجلس من الاتفاق حتى على إجراء مناقشة بشأنها - يوضع لها بند قائم بذاته في جدول الأعمال. ولكن إسرائيل فقط هي من تختص بهذه المعاملة. ولهذا السبب، تعارض الولايات المتحدة مشاريع القرارات التي تُقدم سنوياً في إطار البند 7 من جدول الأعمال.

54- السيدة كاوبي (فنلندا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعارض ضم إسرائيل للجولان السوري ويود أن يؤكد من جديد التزامه بحماية حقوق الإنسان وبتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الحالة في الجولان السوري المحتل. وكما حدث في السنوات السابقة، لم يشارك الاتحاد الأوروبي في المناقشات بشأن مشروع القرار بسبب التجاهل المنهجي لما اقترحه من تعديلات نصية في الماضي. ولا يتضمن مشروع القرار الحالي أي تعديلات جوهرية ولا يعالج بأي شكل من الأشكال الاختلال المتأصل في نص يعرب عن قلقه البالغ إزاء المعاناة التي تسببها أفعال إسرائيل للمواطنين السوريين، ولكنه لا يذكر حتى المعاناة التي يسببها النظام السوري

لشعبه. ولهذا السبب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد مشروع القرار.

55- وبناءً على طلب ممثلة ألمانيا، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباراغواي، وباكستان، وبنغلاديش، وبنن، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وشيلي، والصومال، والصين، وغابون، وغامبيا، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، ونيبال، والهند.

المعارضون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الكاميرون، وهندوراس.

56- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.31](#) بأغلبية 31 صوتاً مقابل 14 صوتاً، وامتناع عضوين عن التصويت.

مشروع القرار [A/HRC/52/L.32](#): حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

57- السيد هاشمي (باكستان): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باستثناء ألبانيا والكاميرون، فقال إن إعمال الحق في تقرير المصير أمر أساسي لاحترام الكرامة الإنسانية والنهوض بحقوق الإنسان. ويؤكد مشروع القرار [A/HRC/52/L.32](#) من جديد حق الشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف في تقرير مصيره وحقه في العيش في ظل الحرية والعدالة والكرامة وفي إقامة دولة مستقلة. وعلى الرغم من أن مشروع القرار يؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنه يطالب في الوقت نفسه إسرائيل بأن تنهي فوراً احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، بما فيها القدس الشرقية، وأن تعكس مسار أي عوائق أمام الاستقلال السياسي لفلسطين، وسيادتها وسلامة أراضيها، وأن تزيل هذه العوائق. ويعرب مجلس حقوق الإنسان في مشروع القرار عن قلقه البالغ إزاء التغييرات التي طرأت على التركيبة الديمغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي نجمت عن استمرار أنشطة إسرائيل الاستيطانية. وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بالإجماع.

58- الرئيس: أعلن انضمام 16 دولة إلى مقدمي مشروع القرار الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. ودعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

59- السيد خريشي (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن بيانه يتناول مشروع القرارين [A/HRC/52/L.32](#) و [A/HRC/52/L.42](#). وقال إنه لا يفهم المنطق الذي يمكن أن يُبرر عدم التصويت لصالح القرارات المقدمة في إطار البند 7 من جدول الأعمال لأن ذلك سيكون بمثابة تصويت ضد المجلس، وينبغي للدول التي لا تحترم المجلس وبرنامج عمله ألا تترشح للانضمام إليه.

وأضاف أن تقرير المصير حق أساسي، وهو لذلك لا يستطيع أن يفهم مبررات أي شخص في عدم التصويت لصالحه.

60- وقال إن الكنيست اعتمد في عام 2018 القانون الأساسي: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، الذي يتمتع بموجبه المواطنون اليهود بالحق في تقرير المصير، وهو حق كان له دور محوري في مساعدة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع حد للاستعمار والاحتلال؛ ومع ذلك، يُحرم الشعب الفلسطيني من الحق نفسه. وينبغي للدول التي تدعي أنها تؤيد حل الدولتين أن تعترف أولاً وقبل كل شيء بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

61- وقد اعترف جميع أعضاء المجلس بأن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب أحكام المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة؛ وبموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يمكن اعتبارها جريمة حرب. وقد اعتمد كل من مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن قرارات تدين إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعتبرها مخالفة للقانون الدولي.

62- ومع ذلك، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة السماح بسرقة الأراضي، وفي الشهر الماضي فقط، صدر قرار بإلغاء قرار عام 2005 بشأن فك الارتباط والسماح للمستوطنين بالعودة إلى أربع مستوطنات في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة الحالية بإضفاء الصفة القانونية على تسع مستوطنات جديدة؛ ووافقت قبل أسبوعين على بناء 10 000 وحدة جديدة للمستوطنين. وبرر رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا العمل بقوله إنه لا يمكن لأحد منع اليهود من الاستقرار في أوطانهم التاريخية. غير أن الشعب الفلسطيني كان حاضراً قبل ظهور اليهودية والإسلام والمسيحية؛ وكانوا هم السكان الأصليون لتلك الأراضي. وإذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءً لإنهاء السرقة اليومية للأراضي الفلسطينية فسيقضي بذلك على حل الدولتين. وحث جميع أعضاء المجلس على التصويت تأييداً لحق شعوب العالم قاطبة في تقرير المصير لضمان السلامة القانونية للمجتمع الدولي.

63- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إنه بينما يدعي بعض أعضاء المجلس أنهم لا يستطيعون تأييد قرارات خاصة ببلدان بعينها لا يؤديها البلد المعني، حتى في بعض أقطاع الحالات المعروضة على المجلس، تؤيد هذه الدول نفسها مراراً وتكراراً كل قرار يتناول إسرائيل بهذه الطريقة. وتصرف القرارات الانفرادية الانتباه عن جهود تعزيز السلام. وتلتزم الولايات المتحدة بحل الدولتين عن طريق التفاوض، وترى أن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون العيش في أمن وأمان والتمتع، على قدم المساواة فيما بينهم، بتدابير تكفل الأمن والحرية والأزدهار. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى إجراء تصويت على مشروع القرار A/HRC/52/L.32، ويحث أعضاء المجلس على التصويت ضده.

64- وبناءً على طلب من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجبل الأسود، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسنغال، والسودان، وشيلي، والصومال، والصين، وغابون، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وملديف، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، ونيبال، والهند، وهندوراس.

المعارضون:

تشيكيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

رومانيا والكاميرون، وليتوانيا.

65- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.32](#) بأغلبية 41 صوتاً مقابل 3 أصوات، وامتناع 3 أعضاء عن التصويت.

مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#): المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل

66- السيد هاشمي (باكستان): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باستثناء ألبانيا والكاميرون، فقال إن النص يؤكد أن أي إجراء تتخذه إسرائيل لنقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل يُشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة ولأحكام القانون الدولي العرفي ذات الصلة، وذكر بأن محكمة العدل الدولية خلصت في رأيها الاستشاري المؤرخ 9 تموز/يوليه 2004 إلى أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتُعرض هذه المستوطنات إمكانية تطبيق حل الدولتين لخطر شديد.

67- ويدعو مشروع القرار، في منطوقه، إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ويطلب إسرائيل بأن تكف فوراً عن جميع الإجراءات التي تتسبب في تغيير طابع الأراضي المحتلة ووضعتها وتركيبها الديمغرافية؛ ويحث الدول والمنظمات الدولية على تجنب اتخاذ إجراءات تتطوي على الاعتراف بتوسيع المستوطنات أو إقامة الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو تُشكل عوناً أو مساعدة على ذلك. ومن المسلم به عالمياً أن سياسة الاستيطان غير القانونية توجب كارثة تمس حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يرفض أعضاء المجلس بالإجماع سياسة الاستيطان غير القانونية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية وأن يعتمدوا مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#) بتوافق الآراء.

68- الرئيس: أعلن انضمام 14 دولة إلى مقدمي القرار، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

69- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية للتقدم نحو حل للدولتين تكون فيه القدس عاصمة مشتركة للبلدين. ومع ذلك، وكما لاحظت وفود أخرى بالفعل فإن البند 7 هو البند الوحيد في جدول الأعمال الدائم للمجلس الذي يستهدف بلداً بعينه، وهو إسرائيل، بالتدقيق. وهذا التدقيق غير المتناسب يقوّض جهود تعزيز الحوار والاستقرار والثقة المتبادلة والتفاهم بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، مما يضر بأفاق حل الدولتين. ولهذا السبب، لا يمكن للمملكة المتحدة أن تؤيد أيّاً من مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند 7.

70- ومع ذلك، ينبغي ألا يُساء تفسير وفد بلده في هذا السياق على أنه مؤشر على دعم النشاط الاستيطاني غير القانوني أو على أنه لا يتسق مع دعم بلده لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. والموقف الواضح للمملكة المتحدة هو أن المستوطنات في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي. وتُشكل الموافقة

على هذه المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، عملاً انفرادياً يُهدد بتصعيد الحالة، ويُهدد حل الدولتين ويقوّض الالتزامات التي جرى التعهد بها في العقبة وشرم الشيخ. ويجب أن تكف إسرائيل عن الموافقة على إقامة المستوطنات، وإضفاء الصفة القانونية على البؤر الاستيطانية، والإخلاءات من الممتلكات الفلسطينية وهدمها، ولا سيما في القدس الشرقية. وقال إن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء حوادث العنف التي يرتكبها المستوطنون، مثل الحوادث التي وقعت مؤخراً في حوارة، والتي مرت من دون رادع لفترة طويلة جداً. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن توفّر الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين وفقاً للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، وأن تحقق في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وأن تُقدم مرتكبها إلى العدالة، وأن تضع حداً لثقافة الإفلات من العقاب. وتدين المملكة المتحدة أيضاً، بأشد العبارات الممكنة، إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة، وتدعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف التعاون الأمني مع إسرائيل، وتؤيد المملكة المتحدة النظر في الحالة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ما دام ذلك مبرراً ومتناسباً، ولكن الإبقاء على البند 7 في جدول أعمال المجلس ليس الطريقة المناسبة لضمان هذا النظر. ويدعو وفد بلده إلى إجراء تصويت على مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#) ويحث أعضاء المجلس على التصويت ضده.

71- السيد جيانغ هان (الصين): قال إن وفد بلده يرحب بتقديم مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#). وفي السنوات الأخيرة، استمر توسع المستوطنات في الأرض المحتلة، مما قوّض بشكل خطير حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وقد أيدت الصين دوماً بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وجهود استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التقيّد الصارم بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس حقوق الإنسان، وتحث إسرائيل على وقف توسيع المستوطنات، ووضع حد لطردهم الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن. وقال إن الوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار، ويدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

72- وبناءً على طلب ممثل المملكة المتحدة، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجبل الأسود، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وشيلي، والصومال، والصين، وغابون، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، ونيبال، والهند، وهندوراس.

المعارضون:

تشيكيا، وملايو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أوكرانيا، وجورجيا، ورومانيا، والكاميرون، وليتوانيا.

73- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.42](#) بأغلبية 38 صوتاً مقابل 4 أصوات، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت.

74- الرئيس دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعلل التصويت أو ببيانات عامة عن أي من مشاريع القرارات التي ينظر فيها المجلس في إطار البند 7 من جدول الأعمال.

75- السيد جيانغ هان (الصين): قال إن الحالة بين فلسطين وإسرائيل بدأت تتصاعد مرة أخرى مؤخراً. وقال إن حكومة بلده تدعو جميع الأطراف المعنية إلى الحفاظ على الهدوء والتخلي بضبط النفس للحيلولة دون خروج النزاع عن نطاق السيطرة. وقد أيدت الصين دائماً القضية العادلة للشعب الفلسطيني وجهود استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. والحل الأساسي للقضية الفلسطينية هو حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء عاجلاً للتقدم نحو هذا الهدف من أجل تحقيق التعايش السلمي. وقال إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التوصل إلى حل مبكر وشامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ودعم العدالة والإنصاف الدوليين. ولهذه الأسباب، صوت وفد بلده لصالح القرارات المقدمة في إطار البند 7 بشأن حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ([A/HRC/52/L.12](#))، و([A/HRC/52/L.13](#))، و([A/HRC/52/L.30](#))

مشروع القرار [A/HRC/52/L.12](#): ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

76- السيد كوامي (كوت ديفوار): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النص هو أساساً تحديث تقني يُعبر عن جميع الاقتراحات التي طُرحت خلال المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن سرور وفد بلده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لمدة ثلاث سنوات أخرى، وحث جميع الدول على العمل عن كثب مع المكلفة بالولاية.

77- الرئيس: أعلن انضمام 22 دولة إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل اتخاذ القرار

78- السيدة دنكان فيالوبوس (كوستاريكا): قالت إن بلدها ملتزم بمكافحة العنصرية مكافحة فعالة في جميع السياقات وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله لوضع حد للعواقب الثقافية والاجتماعية للاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي لا تزال تسبب الفقر على نطاق واسع في كثير من أنحاء العالم. ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية تجديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقالت إن وفد بلدها يُرحب بتضمين مشروع القرار صيغة بشأن الفرصة التي تتيحها الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا لتأكيد الدور المهم الذي يؤديه الكفاح ضد التمييز العنصري في وضع معايير الأمم المتحدة وممارساتها في مجال حقوق الإنسان. وتدعو كوستاريكا جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

79- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تركز جهودها للتصدي للظلم والإجحاف العنصريين في الداخل والخارج. وقد وجهت الولايات المتحدة دعوة دائمة إلى جميع خبراء الأمم المتحدة الذين يقدمون تقارير عن مسائل حقوق الإنسان المواضيعية ويسدون المشورة بشأنها، وهي ملتزمة بصفة خاصة بالعمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن المسائل المتصلة بالعدالة العرقية. وقالت إن المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات زار بلدها في عام 2022. ويتطلع بلدها إلى الزيارات المقبلة التي ستقوم بها الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكما أكد رئيس الولايات المتحدة مراراً وتكراراً، لا تُخفي الدول الكبرى عيوبها، بل تعترف بها وتسعى علانية إلى التحسين. ولذلك، يعتز وفد بلدها بالمشاركة في تقديم مشروع القرار A/HRC/52/L.12.

80- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يسره أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بمعالجة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك من خلال خطة عمل بريطانيا الشاملة التي اعتمدت في عام 2022. وللعنصرية القدرة على عرقلة الفرص وتعطيل الحياة بصورة مؤلمة في جميع المجتمعات. ويُذكر وفد بلده عن اقتناع بأن المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تؤدي دوراً مهماً في الجهود الجماعية لمكافحة آفة العنصرية، ولذلك فإنه يؤيد مشروع القرار بقوة.

81- السيد ستانويليس (ليتوانيا): قال إن الدعم الذي تحظى به ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يدل على تصميم الدول على ضمان أن يكون الجميع سواسية أمام القانون، والقضاء على جميع أشكال القمع المنهجي. وأضاف أن المقررة الخاصة تقوم بدور مهم في إسداء المشورة للمؤسسات الحكومية والمسؤولين الحكوميين بشأن سبل ضمان إدماج جميع الأشخاص بصورة كاملة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشؤون العامة من دون تمييز. وقال إن حكومة بلده ملتزمة التزاماً كاملاً بهذا الهدف وبالتعاون مع المقررة الخاصة.

82- واعتمد مشروع القرار A/HRC/52/L.12.

مشروع القرار A/HRC/52/L.13: ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان

83- السيد كوامي (كوت ديفوار): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، أي مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النص يتألف من تحديث تقني من شأنه أن يمدد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان لمدة ثلاث سنوات أخرى، ويسمح بتقسيم الدورة السنوية للفريق العامل التي تستغرق أسبوعين إلى دورتين كاملتين مدة كل منهما أسبوع واحد، ستكرس إحداها حصراً لوضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن النهوض بحقوق الإنسان الخاصة للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام ووضعه في صيغته النهائية. ومن خلال مشروع القرار، سيسمح المجلس أيضاً لرئيس الفريق العامل بعقد مشاورات غير رسمية ليوم كامل فيما بين الدورات لدفع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وينبغي عدم التقليل من أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولذلك تدعو مجموعة الدول الأفريقية جميع أعضاء المجلس إلى تأييد تجديد ولاية الفريق العامل بتوافق الآراء والمشاركة بدور فاعل في دوراته.

84- **الرئيس:** قال إن ثلاث دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

85- **السيدة دنكان فيالوبوس (كوستاريكا):** أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يُشكلان إطاراً شاملاً وأساساً قوياً لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويجب على الدول، في جهودها لتنفيذ إعلان ديربان، أن تدخل في حوار شامل وصادق من أجل تحقيق التغيير الهيكلي والاجتماعي والثقافي. ولذلك، يُرحب وفد بلدها بتجديد ولاية الفريق العامل، ويتطلع إلى مناقشة جملة أمور تشمل مشروع الإعلان بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمتحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام. وقالت إن وفد بلدها يدعو أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

86- **السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية):** قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة جميع أشكال العنصرية والكراهية، بما في ذلك من خلال التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومشاركتها مع مختلف آليات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة التي تتصل ولايتها بالعدالة العرقية. ولا تزال تُركز في الوقت نفسه على التصدي لمعاداة السامية. وينبغي عدم معالجة أولوية على حساب أخرى. وأعربت عن أسف وفد بلدها لأن مشروع القرار [A/HRC/52/L.13](#)، الذي يُركز كلياً على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا يسمح للمجلس بمعالجة المسألتين كليهما. ومن المهم الاعتراف بأن الطائفة اليهودية لا تزال تعاني من ألم حقيقي بسبب المعادة العلنية للسامية التي بدت في أجزاء من المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومؤتمره التحضيري وحولهما. ولا يمكن التصدي بفعالية للعنصرية ومعادة السامية بصورة منفصلة. وأعربت عن أملها في أن يتمكن المجتمع الدولي يوماً ما من العمل معاً لإيجاد طريقة لاعتناق روح مناهضة العنصرية التي يجسدها إعلان وبرنامج عمل ديربان، والاعتراف الجماعي بجوانبه الخلافية، والمضي قدماً معاً لمكافحة جميع أشكال الكراهية. وبما أن ذلك الوقت لم يحن بعد، فإن وفد بلدها يدعو إلى إجراء تصويت على مشروع القرار وسيصوت ضده.

87- **السيدة كاوبي (فنلندا):** تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع من دون تمييز من أي نوع. وقالت إن الانضمام العالمي إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها تنفيذاً تاماً وفعالاً يمثلان أولويتين أساسيتين للاتحاد الأوروبي، إذ تُشكل الاتفاقية حجر الزاوية في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة العنصرية. وفي حين أن للاتحاد الأوروبي تقليداً قديماً العهد يتمثل في المشاركة بدور فاعل وبناء في أعمال الفريق الحكومي الدولي، فإنها تود أن تؤكد من جديد أن الاتحاد سيرحب بإجراء مناقشة حول سبل تعزيز فعالية مختلف الآليات المنشأة بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان بهدف تعزيز التكامل بينها. وعلى الرغم من عدم إجراء تلك المناقشة، يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار وستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس لصالح مشروع القرار.

88- **السيد مانلي (المملكة المتحدة):** قال إنه لا مكان في المجتمع للتمييز من أي نوع؛ ولا تزال حكومة بلده تتعامل مع جميع أشكال التمييز بنفس القدر من الجدية. وقال إن وفد بلده يتقهم الأهمية التي يعلقها كثير من أعضاء المجلس على إعلان وبرنامج عمل ديربان، ولا يزال متفقاً مع الغالبية العظمى من محتوياته. غير أن المملكة المتحدة واضحة أيضاً في إدانتها لمعاداة السامية، أينما ومتى حدثت.

ولذلك فإن ربط عملية ديربان بمعادة السامية يعني أن وفد بلده لا يستطيع تأييد مشروع القرار [A/HRC/52/L.13](#).

89- السيدة لاشويسييه (فرنسا): قالت إن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا، فضلاً عن فنونها وثقافتها، قد بُنيت على التنوع. وتُدرِك فرنسا أهمية الاستعمار والاسترقاق في تاريخها. وفي عام 2001، اعتمدت فرنسا قانوناً يعترف بأن تجارة الرقيق والاسترقاق يُشكلان جريمتين ضد الإنسانية. وأعلنت يوم 10 أيار/مايو يوماً وطنياً لإحياء ذكرى النساء والرجال الذين عانوا ويلات الاسترقاق وحاربوه. وتتألف العنصرية ومعادة السامية وجميع أشكال التمييز العنصري والتحريض على الكراهية مع القيم الجمهورية لبلدها، وعلى رأسها المساواة. وقالت إن نهج حكومة بلدها في القضاء على العنصرية ومعادة السامية وكراهية الأجانب متجذر في احترام كرامة كل إنسان.

90- وقالت إن وفد بلدها يأسف لأن مشروع القرار [A/HRC/52/L.13](#) لا يُشير إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولا تتفق الإشارة في مشروع القرار إلى إعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنهجرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام مع مبدأ عدم قابلية تجزئة حقوق الإنسان وعالميتها، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون بوسع جميع الأشخاص التمتع الكامل بحقوقهم بحكم إنسانيتهم، وليس بحكم أصلهم أو وضعهم. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن فرنسا تتحمل كامل مسؤوليتها عن مكافحة العنصرية ومعادة السامية وجميع أشكال التمييز، فإنها ستصوت لصالح مشروع القرار.

91- السيد جيانغ هان (الصين): قال إن التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يضرب بالمساواة والحرية والعدالة عرض الحائط، وهي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتهدد رئيسي للسلام والاستقرار والتنمية في العالم. ويُشكل إعلان وبرنامج عمل ديربان حجر الزاوية لجهود مكافحة العنصرية في العالم. وتدعو الصين جميع البلدان إلى العمل مع الفريق العامل الحكومي الدولي لتعزيز الحوار بين مختلف الأعراق والحضارات، وتعزيز التعاون الدولي، والسعي إلى تحقيق المساواة للجميع. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار.

92- وبناءً على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنن، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتشيكيا، والجبل الأسود، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورومانيا، والسنغال، والسودان، وشيلي، والصومال، والصين، وغابون، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، ونيبال، والهند، وهندوراس.

المعارضون:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

لا يوجد.

93- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.13](#) بأغلبية 45 صوتاً مقابل صوتين.

مشروع القرار [A/HRC/52/L.30](#) مكافحة التعصب، والقبول النمطية السلبية والوصم والتمييز، والتحريض على العنف وممارسته ضد أشخاص بسبب الدين أو المعتقد

94- السيد هاشمي (باكستان): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فقال إن اعتماد المجلس المستمر بتوافق الآراء القرارات السابقة بشأن نفس الموضوع يدل على تصميمه المشترك على مكافحة التعصب والتمييز والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

95- ويؤكد مشروع القرار [A/HRC/52/L.30](#) من جديد قلق المجلس العميق إزاء تزايد حالات التعصب والتمييز وكره الأجانب والعنف ضد الأفراد والمجموعات بسبب معتقداتهم الدينية. ويتصدى المشروع لهذه المسألة بصورة مباشرة وفعالة من خلال عبارات تدعو الدول إلى تنفيذ خطة العمل الميَّنة في الفقرتين 7 و8 لتنفيذ قرار المجلس 18/16، بما في ذلك اتخاذ خطوات للاعتراض علانية على أي دعوة إلى الكراهية الدينية، وتجريم خطاب الكراهية، والقضاء على التمييز وتعزيز الحوار والوثام بين الأديان. ويشير مشروع القرار أيضاً إلى عملية اسطنبول لمكافحة التعصب والتمييز والتحريض على الكراهية و/أو العنف على أساس الدين أو المعتقد، التي كانت بمثابة منبر مفيد لتبادل الآراء وأفضل الممارسات بين الدول والمجتمع المدني والطوائف الدينية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

96- وعلى الرغم من استمرار توافق الآراء السياسي بشأن هذه المسألة، حدثت طفرة في التعصب الديني والتمييز والقبول النمطية السلبية وكراهية الإسلام في جميع أنحاء العالم. ويُعبر التنيس العلني الشديد للقرآن في بعض البلدان التي أعلنت التزامها بتنفيذ خطة العمل عن فجوة آخذة في الاتساع بين الخطابة والواقع. وينبغي ألا تقتصر عملية اسطنبول على البيانات السنوية التي تقتر بوضوح إلى المصادقية.

97- ولا بد من وقف نزعة تأليب حرية أساسية ضد أخرى كذريعة للصمت والتعاس. وتود منظمة المؤتمر الإسلامي أن تؤكد أن احترام كل منا ديانات الآخر وشخصياته الموقرة وكتبه المقدسة أمر أساسي لتعزيز السلام والوثام بين المجتمعات وداخلها. ولذلك تُعرب منظمة المؤتمر الإسلامي عن أملها في أن يساعد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، إلى جانب جدية تنفيذه، في الدفع قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

98- الرئيس: قال إن أربع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

99- السيدة كاويي (فنلندا): أدلت ببيان عام قبل اتخاذ القرار، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد حق عالمي من حقوق الإنسان. ولكل شخص الحق في أن يجاهر بدينه أو معتقده دونما خوف من التهيب أو التمييز أو العنف أو الاعتداءات. وكما ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مؤخراً في رسالة مفتوحة، لا تُجيز حرية التعبير نشر معلومات مضللة ضارة. غير أن المجتمع الدولي يشهد تصعيداً لخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. وينبغي أن تكون مكافحة جميع أشكال التعصب الديني بطريقة محايدة أولوية لجميع الدول والمجتمع الدولي ككل، وينبغي ضمان حق جميع الأشخاص في اختيار دينهم أو معتقدتهم وممارسته، أو اختيار عدم ممارسة أي دين، من دون التعرض للتمييز. ولهذه الأسباب، سينضم الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

100- السيد جيانغ هان (الصين): تكلم تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار، فقال إن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء الزيادة الحالية في التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز على أساس الدين أو المعتقد في العديد من أنحاء العالم. وقد أظهر حرق القرآن مؤخراً النفاق المطلق لادعاءات بعض المسؤولين الغربيين احترام حرية الدين وأهمية تكثيف الجهود لمكافحة التعصب الديني. وستواصل الصين العمل مع البلدان الأخرى لتعزيز الحوار بين الحضارات في جهد مشترك لحماية حرية المعتقد الديني لجميع الجماعات. وستنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

101- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.30](#).

102- الرئيس: دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً لتصويتها أو موافقها أو ببيانات عامة بشأن أي من مشاريع القرارات التي ينظر فيها المجلس في إطار البند 9 من جدول الأعمال.

103- السيدة مكدونالد ألفاريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز. وينبغي أن تُكثف جميع البلدان جهودها لمكافحة العنصرية الهيكلية التي تديم الهيمنة والاستغلال والإقصاء، وأن تُنفذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويؤثر التمييز تأثيراً سلبياً على الحقوق الفردية والجماعية للفئات الضعيفة والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم. وتعتز دولة بوليفيا المتعددة القوميات بتنوعها، وهي تبني مجتمعاً عادلاً ويسوده الوئام. ومن ثم فإن القرارات المتخذة في إطار البند 9 من جدول الأعمال تمثل مساهمة هامة في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز.

104- السيد إنكوسي (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يُقدّر اعتماد مشروع القرار [A/HRC/52/L.12](#) بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويحث بلده جميع الدول على تقديم دعمها الكامل للمقررة الخاصة في هذه الولاية الحاسمة الأهمية. وتُعرب عن امتنانها للتأييد الساحق لمشروع القرار [A/HRC/52/L.13](#) بشأن ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان وتدل الأحداث المروعة كل يوم تقريباً على أن آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا تزال متفشية في جميع أنحاء العالم. ومما يبعث على القلق ملاحظة الجهود الدؤوبة لإنهاء ولاية الفريق العامل. وتتأفى الدعوة إلى إجراء تصويت، والأصوات المعارضة لتجديد الولاية الحالية، مع الإعلانات العامة بالالتزام بمكافحة العنصرية. ويمثل عدم اكتراث بعض الأعضاء بالقرار خيانة لمن يتعرضون يومياً للمهانة بسبب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي ألا تكون هذه المعارضة رادعاً للوفود، وينبغي أن تشارك الوفود بدور فاعل في الفريق العامل وسائر الآليات ذات الصلة للتعبيل بالعمل من أجل المساواة العرقية.

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات ([A/HRC/52/L.17/Rev.1](#)) بصيغته المنقحة شفويًا، [A/HRC/52/L.28](#)، و [A/HRC/52/L.33](#)، بصيغته المنقحة شفويًا، و [A/HRC/52/L.35](#)، و [A/HRC/52/L.36](#))

مشروع القرار [A/HRC/52/L.17/Rev.1](#)، بصيغته المنقحة شفويًا: المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي، فيما يتصل بطلب سلطات هايتي اتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة

105- السيد فيارد (المراقب عن هايتي): عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فقال إن حكومة بلده تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة اللاإنسانية التي يعيشها شعب هايتي. وقد بلغت همجية العصابات المسلحة أقصى حدودها. لقد اختطفوا أشخاصاً وأحرقوهم أحياء وأعدموهم، بمن فيهم كبار السن والأطفال

والنساء الحوامل. ولم ينج أحد من هذه الفظائع. وكثيراً ما يكون الاغتصاب جماعياً، ويُستخدم كوسيلة للضغط للتفاوض على فدية. واضطرت بعض المستشفيات إلى إغلاق أبوابها بعد أن لم يكن من الممكن تزويدها بالأدوية، وتعرض موظفوها في كثير من الأحيان للاختطاف. ويزداد شح الغذاء، وتتفاقم الأزمة الإنسانية. وتعاني قوات الأمن في البلاد من نقص في التجهيزات، ولكن العصابات المسلحة تحصل بسهولة على ما تحتاج إليه من تجهيزات من السوق غير الرسمية. وأدت سيطرتهم على معظم أنحاء بورت أو برنس وعدة مدن أخرى إلى نقص في السلع الأساسية وخدمات الرعاية الطبية، مما يقوّض جهود حكومة هايتي ويحول دون أعمال حقوق الإنسان.

106- وأضاف أن الحياة توقفت في هايتي. وتُغلق الشركات القليلة المتبقية أبوابها. وهيأت الزيادة في معدلات البطالة أرضاً خصبة لتجنيد أعضاء جُدد في العصابات. ولا تملك هايتي القدرة التقنية ولا الموارد اللازمة لمكافحة العصابات المسلحة في أراضيها بفعالية وتعزيز تقدمها في مجال حقوق الإنسان. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، قُتل أكثر من 530 شخصاً في الفترة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2023. وقال إن حكومة بلده ترحب بالزيارة التي قامت بها مؤخراً المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى هايتي، وأكد من جديد طلب حكومة بلده تعيين خبير مستقل في مجال حقوق الإنسان من دون تأخير لمدة سنة قابلة للتجديد.

107- وتحتاج هايتي إلى مساعدة تقنية وبناء قدراتها، وكذلك إجراءات دولية منسقة وهادفة، لمكافحة عنف العصابات المسلحة بفعالية وللمساهمة في إعادة إرساء الأمن وفعالية الاستجابة الإنسانية، وتنظيم انتخابات ديمقراطية، واستعادة المؤسسات الديمقراطية. وهو لذلك يدعو الأعضاء إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

108- الرئيس: قال إن 26 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل اتخاذ القرار

109- السيدة دنكان فيالوبوس (كوستاريكا): قالت إن حالة حقوق الإنسان في هايتي تبعث على القلق. فالعصابات الإجرامية المسلحة تغرس بذور الرعب وترتكب فظائع ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات الاختطاف والتعذيب وقطع الرؤوس وغير ذلك من عمليات التشويه والمذابح والعنف الجنسي والجنساني المنهجين. وليس للحالة في هايتي مثيل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي ولا يفعل شيئاً. وقد اضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من البلد للنجاة بحياتهم وللحفاظ على مستقبل أسرهم.

110- ويجب أن يضمن المجلس تلبية طلبات حكومة هايتي بشأن الحصول على المساعدة، ولا سيما تعيين خبير في مجال حقوق الإنسان يعمل في تعاون وثيق مع المفوضة السامية. وتضم كوستاريكا صوتها إلى النداء الذي وجهته حكومة هايتي إلى الدول وآليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لتنسيق أعمالها، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل توجيه المعونة المقدمة إلى هايتي لتلبية الاحتياجات والأولويات التي حددتها دولة هايتي في مجال حقوق الإنسان. وباعتماد مشروع القرار من دون تصويت، سيُظهر أعضاء المجلس أنهم يقفون صفّاً واحداً مع هايتي وشعبها وحكومتها.

111- السيدة كاوبي (فنلندا): تكملت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمبادرة التي اتخذتها هايتي لعرض مشروع القرار. وقد تطور المشروع منذ تقديمه لأول مرة، وهو يتوافق حالياً بشكل جيد مع ولاية المجلس. ولا تزال حالة حقوق

الإنسان في هايتي آخذة في التدهور بصورة كبيرة. وخلال الأسبوعين الأولين من شهر آذار/مارس 2023 وحده، تسببت الاشتباكات بين العصابات فيما لا يقل عن 208 قتلى و164 جريحاً و101 حالة اختطاف. وتستخدم العصابات العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وحتى منتصف آذار/مارس 2023، نزح 160 000 شخص على الأقل. وساهم عدم الاستقرار المزمن وعنف العصابات في ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي.

112- وبلغ حجم المشاكل مستويات ضخمة تتطلب اهتماماً ودعماً من المجتمع الدولي. وسيتيح مشروع القرار للمفوضية تعزيز تعاونها مع هايتي. ومن خلال تعيين خبير مستقل، سيكون بوسع المفوضية السامية إبقاء المجلس على علم بالمستجدات، وتقديم توصيات إلى هايتي والمجتمع الدولي على حد سواء. وتتطلب الأزمنة المتعددة الأبعاد التي تواجهها هايتي إجراءات دولية منسقة وهادفة ضد العصابات المسلحة. ويدعو وفد بلدها المفوضية السامية إلى كفالة أن تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والخبير المعين في تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ويدعو حكومة هايتي إلى الاستناد إلى أقصى حد من الفرصة الحالية بإعادة إرساء سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد، والتعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والخبير المعين المقبل. وأعربت عن سرور الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

113- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن ممثل هايتي قدم وصفاً مروعاً لكيفية استخدام العصابات العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، كاستراتيجية لبث الخوف في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ومن الواضح أن النساء والأطفال ما زالوا هم الأكثر تضرراً من تصاعد الانفلات الأمني. وتؤيد المملكة المتحدة دعوة المفوضية السامية إلى اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي لمساعدة السلطات في هايتي في معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف العصابات. وتؤيد بقوة تعيين خبير في حقوق الإنسان لرصد الحالة في البلد، وكذلك تجديد تركيز المجلس على هذه المسألة. وتشجع حكومة بلده مواطني هايتي على التعاون في البحث عن حل للمأزق السياسي عن طريق التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية والأمنية العميقة الجذور التي تعصف بالحياة اليومية للشعب، وقال إن بلده يرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذت في سبيل إجراء حوار أوسع نطاقاً في إطار جهود التوصل إلى توافق في الآراء. وأخيراً، تشجع المملكة المتحدة التي تشارك في تقديم القرار، المجلس على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

114- السيد بونافون (فرنسا): قال إن هايتي وشعبها يعانون تدهوراً كبيراً في الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية وحالة حقوق الإنسان. وقد أحكمت العصابات المسلحة قبضتها على البلد بصورة تبعث على القلق. وتتخذ فرنسا جميع الخطوات الممكنة مع شركائها الأوروبيين وغيرهم، لمساعدة هايتي شعباً وحكومة. وتشمل إجراءاتها الثنائية دعم الشرطة الوطنية في هايتي وتقديم المعونة الإنسانية التي بلغت في مجموعها 8,5 ملايين يورو في عام 2022، بما في ذلك 5 ملايين يورو من المعونة الغذائية. وسلطت زيارة المفوضية السامية إلى هايتي في شباط/فبراير 2023 الضوء على واحدة من أسوأ حالات الفقر والرعب في العالم، واستولت العصابات المسلحة المتوحشة على أجزاء كثيرة من العاصمة، وسيطرت على سبل الحصول على المياه والغذاء والرعاية الصحية والوقود. وباتت عمليات الاختطاف أمراً شائعاً، ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدارس أو جندوا لارتكاب العنف أو تعرضوا أنفسهم للعنف.

115- وعلى الرغم من الحالة المروعة، فإن فرنسا مقتنعة بأن الحالة ليست مستعصية على الحل ويمكن تحسينها تدريجياً. ويجب على شعب هايتي وحكومته الإمساك بزمam التصدي للأزمات المتعددة التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان. ومع ذلك، يتطلب حجم المشاكل اهتماماً ودعماً من المجتمع الدولي. ويدعو مشروع القرار إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة للبلد من خلال تعيين خبير في مجال حقوق الإنسان

لإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني إلى الحكومة. وسيؤدي اعتماد النص أيضاً إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي لمعالجة الحالة الحرجة في هايتي. وأعرب عن أمل وفد بلده الصادق في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار

116- السيد فيليغاس (الأرجنتين): أعرب عن قلقه إزاء الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي، ولا سيما تجدد العنف الذي ترتكبه العصابات المسلحة وأثره على حقوق الإنسان. وقال إن الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية مؤخراً إلى هايتي تبين أن منظومة الأمم المتحدة تُدرك الحاجة الملحة إلى دعم الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة للحد من هذا العنف. وينبغي أن تُركز الاستجابة الدولية، على سبيل الأولوية، على حقوق الإنسان لمواطني هايتي.

117- وتعرب الأرجنتين عن تضامنها مع حكومة هايتي وشعبها، واستعدادها لدعم المبادرات الهادفة إلى بناء قدرة المؤسسات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي. ويدل تقديم البلد المعني مشروع القرار على الإرادة السياسية لسلطات هايتي لتحسين الحالة على الأرض من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. ولذلك يتفق وفد بلده في أن مشروع القرار سيُعتمد بتوافق الآراء. ومع ذلك، يرى وفد بلده أن الإشارة إلى المسائل الأمنية في مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس ينبغي تجنبها، لأنها تخرج عن نطاق ولاية مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولكنها تُشكل الولاية الأساسية لمجلس الأمن. وينبغي أن تُركز المقترحات المقدمة في إطار البند 10 على المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

118- السيد كوينتانيل رومان (كوبا): قال إن هايتي تستحق الاحترام والدعم من المجتمع الدولي الذي يقع عليه التزام أخلاقي بتقديم التعاون والدعم غير المشروطين لها، والاحترام الكامل لسيادتها. وقد قامت هايتي بأول ثورة اجتماعية كبرى في نصف الكرة الأرضية. وعوقبت ووقعت ضحية لإلغائها الاسترقاق ودفاعها عن استقلالها من خلال التدخلات الأجنبية وسرقة مواردها لما يقرب من 200 عام.

119- وتكرر كوبا الإعراب عن تضامنها مع هايتي خلال الأزمة المعقدة الراهنة وستواصل تقديم المعونة التي ما فتأت تتبرع بها منذ عام 1998. وينبغي أن تستند المعونة الدولية كلها إلى مبادئ المساعدة والتعاون الدوليين وإلى موافقة وقيادة شعب هايتي وحكومتها. ويُعرب وفد بلده عن التقدير للروح البناءة والمرونة التي أبدتها مقدمو مشروع القرار، مما أدى إلى نص أكثر توازناً، وإزالة المحتوى الذي لا يتسق مع ولاية مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبناءً على ذلك، ستضم كوبا صوتها إلى توافق الآراء تأييداً لمشروع القرار.

120- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.17/Rev.1](#)، بصيغته المنقحة شفويًا.

مشروع القرار A/HRC/52/L.28: التعاون مع جورجيا

121- السيد دارساليا (جورجيا): عرض مشروع القرار، فقال إن المجلس اعتمد قرارات بشأن التعاون مع جورجيا كل عام منذ عام 2017. ويتناول مشروع القرار الحالي الحالة الخطيرة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي اللتين تحتلها روسيا. وعلى الرغم من طلبات المجلس والجهود المتكررة التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، يواصل الاتحاد الروسي، بوصفه قوة الاحتلال، منع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية لرصد لحقوق الإنسان من دخول المنطقتين في جورجيا.

122- ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية في المنطقتين المحتلتين تزداد سوءاً بصورة يومية. ولا يزال السكان يعانون من العسكرة غير القانونية، وإقامة الحواجز الاصطناعية، وانتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة باستمرار، بما في ذلك الاختطاف، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وإساءة المعاملة، والحرمان من الحياة، وانتهاكات الحق في الملكية والحق في الصحة، والقيود المفروضة على التعليم باللغة الأم، والتمييز العرقي. ويصور التقرير الأخير الذي أصدرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/51/64) بوضوح الانتهاكات التي تمس مواطني جورجيا. ويبقى المواطنون في جورجيا رهن الاحتجاز غير القانوني لفترات طويلة في المنطقتين المحتلتين. ولا يزال عدم المساءلة عن وفاة ديفيد بشارولي، وغيجا أوتخوري، وأرشيل تاتوناشفيلي، وإيراكلي كفاراتسخيليا، يساهم في تهيئة مناخ الإفلات من العقاب وبات من الممكن بصورة أكبر التنبؤ بتكرار هذه الجرائم البشعة.

123- ولا تزال موجات التطهير العرقي المتعددة التي ترتكبها روسيا تحرم مئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين من حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. وعلاوة على ذلك، يستمر تنفيذ سياسة تعمد طرد مواطني جورجيا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. وتشعر الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بالأثر السلبي للاحتلال بصورة أكثر إيلاًماً. ويقوّض نمط السلوك الذي تنتهجه روسيا، واحتلالها غير المشروع المستمر للمنطقتين، والخطوات التي يجري اتخاذها نحو ضمهما، بوقاحة المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة وخارجها.

124- وقد أكد حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في 21 كانون الثاني/يناير 2021 ونتائج التحقيق الذي أجرته المحكمة الجنائية الدولية السيطرة الفعلية التي تمارسها روسيا ومسؤولياتها الكاملة عن حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين في جورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أكد حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في 7 آذار/مارس 2023 أن منطقة أبخازيا كانت تحت السيطرة الفعلية للاتحاد الروسي حتى قبل العدوان الروسي على جورجيا في آب/أغسطس 2008، وأن روسيا تتحمل كامل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد مواطني جورجيا في المنطقة.

125- ويُعبّر مشروع القرار عن الحاجة الملحة إلى تمكين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان من الوصول إلى المنطقتين المحتلتين وأُعرب عن أمل وفد بلده في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

126- الرئيس: قال إن 12 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

127- السيدة دنكان فيالوبوس (كوستاريكا): قالت إن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لسكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تبعث على قلق بالغ ولا تزال آخذة في التدهور. ولا تزال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقى تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل المناطق وحولها، بما في ذلك القيود التمييزية المفروضة على حصول الأشخاص المنحدرين من أصل جورجي على التعليم بلغتهم الأم وعلى الوثائق الشخصية اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان. ويستمر فرض قيود على حرية التنقل والوصول إلى سبل كسب العيش ومستوى معيشي لائق، والمعاشات التقاعدية، والأسواق، والرعاية الصحية، والأسواق، والرعاية الصحية، وحرية الفرد وأمانه على شخصه، والحياة الأسرية، والممتلكات.

128- وأكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الاتحاد الروسي مسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ورفضت السلطات التي تمارس سيطرة فعلية على تلك المناطق، في انتهاك منها لسيادة جورجيا واستقلالها وحدودها المعترف بها دولياً، مراراً وتكراراً السماح للمفوضية بزيارتها. وقالت إن وفد بلدها يؤيد المطالبة بتوفير إمكانية الوصول الفوري ومن دون عوائق إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من أجل ضمان الاحترام الكافي لحقوق الإنسان للسكان. وينبغي استمرار تقديم المساعدة التقنية إلى جورجيا في مجال حقوق الإنسان، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال وكبار السن والفئات الضعيفة. وقالت إن وفد بلدها يدعو أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

129- السيدة كاوبي (فنلندا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يُرحب باستمرار التعاون بين جورجيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يحث روسيا على مواصلة هذا الحوار والوفاء بالتزامها بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وقالت إن طلبها المساعدة التقنية في هذه المجالات يستحق الدعم الكامل من المجلس.

130- وبموجب مشروع القرار، يُطالب المجلس بمنح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إمكانية الوصول الفوري ومن دون عوائق إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين، في أوسيتيا الجنوبية، بغرض إجراء تقييم مستقل لاحتياجات السكان في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغت عنها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في التعليم والصحة والملكية، والتمييز على أساس الأصل العرقي، والقيود المفروضة على حرية التنقل. وقالت إنها تؤيد دعوات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المساواة وإجراء تحقيقات فورية وشاملة في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة. وتؤكد فنلندا من جديد دعمها الثابت لسياسة جورجيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وأعربت عن أمل وفد بلدها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

131- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد دعمها الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتشيد أيضاً بجورجيا لتعاونها المستمر والبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. غير أن موظفي المفوضية يمنعون بصورة منتظمة من الوصول إلى منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، وتعذر بالتالي إجراء تقييم أساسي لحالة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين. ولا تزال الادعاءات مستمرة بشأن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحرية، وجميع أشكال التمييز والقيود المفروضة على حرية التنقل. ويستجيب مشروع القرار الحالي لهذه الشواغل من خلال الدعوة إلى السماح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالوصول إلى المنطقتين وإلى تقديم المفوضية السامية تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان. ولذلك فإن وفد بلده يُشجع جميع الأعضاء في المجلس على تأييد مشروع القرار.

132- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تدين الاحتلال الروسي لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وقد عاش المواطنون في هاتين المنطقتين لسنوات تحت الاحتلال الروسي. وشُرد عشرات الآلاف وتعرضوا للاضطهاد والفقر. وحُرم العديد منهم من حياتهم وسُبل عيشهم. وتُشدد الولايات المتحدة على دعمها الثابت لسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وقالت إن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جورجيا حاسم الأهمية ولا بد أن يستمر. ولذلك تحت الولايات المتحدة جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

133- السيدة فيليبينكو (أوكرانيا): قالت إنها تُدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الذي شنته روسيا على دولة جورجيا ذات السيادة واحتلالها لأبخازيا ومنطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية. وقد كشف نظام بوتين عن وجهه الحقيقي لأول مرة قبل 15 عاماً عندما شن حملته الإجرامية على جورجيا وما تبع ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي أوكرانيا، يشهد العالم بأسره حالياً تنويع مساعي روسيا التي دامت عقداً من الزمن لتحقيق طموحاتها الإمبريالية. وكانت عمليات القتل والاختطاف والاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على التنقل والوصول إلى المساعدات الإنسانية سمات مميزة معروفة لسجل الكرملين في الجرائم والتجاوزات. وتُعرب أوكرانيا عن أسفها لاستمرار انتهاكات روسيا لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في جورجيا، وتؤكد من جديد دعمها الثابت لسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دولياً ونظراً للأهمية الحاسمة لتمكين مفوضية الأمم لحقوق الإنسان من رصد جميع هذه الانتهاكات، ستصوت أوكرانيا لصالح مشروع القرار، وتدعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن تحذوا حذوها.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

134- السيد إدريس (إريتريا): أكد أهمية التعاون التقني وبناء القدرات ودورها في مساعدة البلدان على التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان. وقال إن إريتريا تُشجع المجلس على مواصلة الاضطلاع بولايتها في مجال المساعدة التقنية وتعزيز دورها الاستشاري التقني من أجل الحد من أوجه عدم المساواة بين الدول في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

135- وقال إن حكومة بلده تؤيد من حيث المبدأ طلب جورجيا الحصول على مساعدة تقنية. ولكن بلده يعارض أي محاولة لربط المساعدة التقنية بالمسائل الاستراتيجية والمسائل الأخرى التي لا صلة لها بحقوق الإنسان. وهذه الروابط غير المبررة لم تصرف انتباه المجلس عن تركيزه الرئيسي فحسب، بل قد تدفعه أيضاً إلى معالجة مسائل بعيدة كل البعد عن نطاق ولايته. وبالنظر إلى أن مشروع القرار مسيئ بدرجة كبيرة ويثير مسائل خلافية متعلقة بالنزاعات الحدودية، يطلب وفد بلده طرح مشروع القرار للتصويت، وسيصوت ضده، ويشجع أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوه.

136- الرئيس: قال إن ليتوانيا انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار.

137- السيد ستانيسلايس (ليتوانيا): قال إن مشروع القرار هو نص متوازن يشمل طلباً مقدماً إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمواصلة تقديم المساعدة التقنية من خلال مكتبها الميداني في تبيليسي، وطلباً بمنح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان إمكانية الوصول الفوري ومن دون عوائق إلى منطقة أبخازيا وتسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية. ويشمل مشروع القرار أيضاً طلباً يدعو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن تُقدم بعد ذلك تقريراً إلى المجلس. وقال إن وفد بلده يُشجع المجلس بقوة على تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات كأداة مناسبة وفعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعرب وفد بلده عن التقدير للمساعدة التي يقدمها حالياً المكتب الميداني للمفوضية، وأشاد بجورجيا لتعاونها البناء. ومن الأهمية الكبرى استمرار دعم المجتمع الدولي لجورجيا.

138- وقال إن حكومة بلده لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة أبخازيا وتسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية اللتان تحتلها روسيا. وتشمل الانتهاكات المزعومة فرض قيود على حرية التنقل وعلى الحق في الصحة والحق في الملكية والحق في التعليم، فضلاً عن التمييز ضد مواطني جورجيا على أساس الأصل العرقي. ومما يبعث على الجزع الشديد ما تواتر من شهادات تفيد بأن مواطني جورجيا في المناطق المحتلة كانوا ضحايا للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الحياة. ولذلك فإن

مشروع القرار أداة مهمة لمعالجة الحالة المتفاقمة على الأرض. وسيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار، ويحث جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

139- وبناءً على طلب ممثل إريتريا، أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، والسنغال، وشيلي، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، ولبنان، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

إريتريا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين، وكوبا.

المتنعون:

الأرجنتين، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبنن، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسودان، والصومال، وغابون، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وماليزيا، والمغرب، ونيبال، والهند.

140- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.28](#) بأغلبية 22 صوتاً مقابل 4 أصوات، وامتناع 21 عضواً عن التصويت.

مشروع القرار [A/HRC/52/L.33](#) بصيغته المنقحة شفويًا: تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

141- السيد كوامي (كوت ديفوار): عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، باسم مقدميه الرئيسيين، وهم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن البلد المعني شارك مشاركة كاملة في صياغة مشروع القرار. وبالإضافة إلى الدعوة إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، فإنه يبعث أيضاً رسالة واضحة إلى الدولة المعنية لاحترام التزاماتها الدولية وتحسين حالة حقوق الإنسان لمواطنيها وغيرهم في البلد. ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

142- الرئيس: قال إن 56 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

143- السيدة كاوي (فنلندا): أدلت، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، ببيان عام قبل اتخاذ القرار قالت فيه إن الاتحاد الأوروبي، وإن كان يرحب بجهود الحكومة الليبية وتعاونها، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، فضلاً عن انكماش الحيز المدني. وقالت إنه يجب وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة من أجل تمهيد الطريق للمصالحة والعدالة الانتقالية. وفي هذا السياق، سيؤقر التقرير النهائي وتوصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا ([A/HRC/52/83](#)) إرشادات بشأن سبل المضي قدماً. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي من

شأنها أن تُعزز قدرة البلد على متابعة عمل بعثة تقصي الحقائق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار ويسره الانضمام إلى توافق الآراء.

144- الرئيس: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

145- السيدة بوسدرة (المراقبة عن ليبيا): قالت إن مشروع القرار تطور بطبيعة الحال من قرارات المجلس السابقة بشأن هذا الموضوع. وفي ضوء انتهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق، أعلنت بوضوح التزام حكومة بلدها باحترام حقوق الإنسان والتعامل مع التحديات المتصلة بالفترة الانتقالية. وأعربت عن امتنان وفد بلدها للدول التي شاركت في المشاورات وعلقت على مشروع القرار، وأعربت عن أملها في أن يعتمد أعضاء المجلس بتوافق الآراء.

146- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/52/L.33](#)، بصيغته المنقحة شفويًا.

مشروع القرار [A/HRC/52/L.35](#): المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في مالي

147- السيد كوامي (كوت ديفوار): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه تحديث لقرار المجلس 34/49 الذي أُعتمد في نيسان/أبريل 2022. ويُسلط مشروع القرار الضوء على الأحداث الجارية على الأرض، والتحديات التي لا تزال ماثلة، ويتناول الآفاق المتعلقة بحالة حقوق الإنسان وعملية السلام والعملية السياسية بصفة عامة.

148- وأضاف أن مجموعة الدول الأفريقية تُعرب من جديد عن تقديرها للجهود التي تبذلها مالي ومختلف شركائها لحل الأزمة المتعددة الأبعاد التي يشهدها البلد منذ عام 2012. وتُشيد مجموعة الدول الأفريقية أيضاً بجميع الوفود المشاركة لما قدمته من مساهمات ببناءة في مشروع القرار، وتطلب مرة أخرى من أعضاء المجلس التكرم باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

149- الرئيس: أعلن انضمام أربع دول إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات العامة التي أدلى بها قبل اتخاذ القرار

150- السيدة كاوبي (فنلندا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالتزام مجموعة الدول الأفريقية ومالي على وجه الخصوص، بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي. ويُعبّر مشروع القرار عن الحل الوسط الذي جرى التوصل إليه فيما يتعلق ببعض التطورات التشريعية. وأشارت إلى الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن جدول زمني توافقي لاستعادة النظام الدستوري وزيادة عدد النساء المشاركات في عمل لجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

151- غير أن الاتحاد الأوروبي يأسف لأن تصوير النص للواقع الراهن في مالي لا يرقى في بعض الأحيان إلى مستوى الحقيقة، ولا سيما فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للمشاكل الأمنية، وحالة تنفيذ الاتفاق، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى من مالي. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد الأوروبي يفضل إدراج صيغة تدعو السلطات إلى إحالة جميع مرتكبي تجاوزات حقوق الإنسان إلى محاكم نزيهة ومستقلة، بدلاً من مجرد تقديمهم إلى "محاكم مختصة"، وتُشير إلى ضرورة مشاركة المجتمع المدني في وضع تدابير لتعزيز الوثام الوطني. ولم يُشر مشروع القرار أيضاً إلى وجود ميليشيات أجنبية خاصة وقوات أمن على الأرض وما تشنه من هجمات على مواطني مالي. وغير أن الاتحاد الأوروبي يضم صوته إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

152- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بمقترح تجديد ولاية الخبير المستقل، ويود أيضاً أن يعرب عن قلقه لأن مشروع القرار لا يُعبر بدقة عن الحالة المتدهورة على الأرض والقيود التي يتزايد فرضها على المجتمع المدني والمعارضة السياسية. ولا يشير النص أيضاً إلى عامل رئيسي في حالة حقوق الإنسان، وهو مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين التي جرى توثيق وجودها إلى جانب قوات الأمن المالية ودورها في بعض أسوأ تجاوزات حقوق الإنسان المُبلغ عنها حتى الآن. وتدين المملكة المتحدة دور مجموعة فاغنر في مالي، وكذلك دورها في أوكرانيا وفي بلدان أخرى، حيث زادت من المعاناة وساهمت في عدم الاستقرار.

153- ويلاحظ وفد بلده أيضاً مع الأسف ما واجهه الخبير المستقل من تدخل من جانب قوات الأمن خلال زيارته العادية إلى مالي وقرار السلطات الانتقالية منع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الوصول إلى المناطق التي أُبلغ فيها عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ولذلك تدعو المملكة المتحدة السلطات الانتقالية إلى ضمان الوصول الكامل ومن دون عوائق لجميع الأنشطة التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة من دون استثناء.

154- غير أن وفد بلده يؤيد بشدة تجديد ولاية الخبير المستقل وسيضم صوته إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وأعرب عن أمله في أن يواصل الخبير المستقل الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في مالي ككل، على الرغم من تشديد النص على مسألة الاسترقاق على أساس النسب، وأن تُعبر النسخ المقبلة من النص عن حالة حقوق الإنسان في البلد بصورة أدق.

155- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ترحب بما يوليه المجلس من أولوية لحالة حقوق الإنسان في مالي. ومن المهم الإشارة إلى أن العنف الجنساني يمكن ارتكابه ضد أفراد من أي جنس ويمكن أن يُشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان أو تجاوزاً لها. وتكرر الولايات المتحدة مخاوفها بشأن الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين. ومع انتشارها في ذلك البلد، استمر تصاعد التجاوزات فيما يتعلق بالعمليات العسكرية. وقالت إن الخسائر في صفوف المدنيين في مالي ازدادت بأكثر من الضعف في عام 2022، ولفتت الانتباه بصفة خاصة إلى مذبحه مورا التي أشارت التقارير إلى أن ضحاياها لقوا حتفهم فيها على أيدي جنود من مالي وشركائهم في مجموعة فاغنر. وتدعو الولايات المتحدة الحكومة الانتقالية إلى إنهاء شراكتها مع مجموعة فاغنر وإحراز تقدم في استعادة الحكم الديمقراطي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

156- الرئيس: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

157- السيد كوليبالي (المراقب عن مالي): قال إن وفد بلده يود أن يشكر أعضاء مجموعة الدول الأفريقية وسائر مقدمي مشروع القرار ومجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى على ما قدموه من دعم في إعداد مشروع القرار. وقال إن حكومة بلده ملتزمة بتنفيذ مشروع القرار وبمواصلة جهود حماية حقوق الإنسان.

158- واعتمد مشروع القرار A/HRC/52/L.35.

مشروع القرار A/HRC/52/L.36: المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان

159- السيد كوامي (كوت ديفوار): عرض مشروع القرار باسم المقدمين الرئيسيين، وهم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النص يستند إلى أركان منظومة الأمم المتحدة: السلم والأمن الدوليان، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان وهو يستند أيضاً إلى إرادة حكومة جنوب السودان والتزامها بالتنفيذ الكامل

للاتفاق المنشط لعام 2018 وخارطة الطريق المتفق عليها في آب/أغسطس 2022، ومعالجة مسألة الاعتداء الجنسي والانتهاكات الجنسية.

160- وتُعرب المجموعة عن ضرورة الاجتماع مع الشركاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار موحد يُركز بصورة أكبر على المساعدة التقنية وبناء القدرات في الوقت الذي تُحرز فيه حكومة جنوب السودان تقدماً نحو تنفيذ اتفاق السلام. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يؤيد المجلس مرة أخرى مشروع القرار بتوافق الآراء على غرار السنوات السابقة.

161- الرئيس: أعلن انضمام دولتين إلى مقدمي مشروع القرار، الذي نُشرت آثاره على الميزانية البرنامجية في الشبكة الخارجية للمجلس.

البيانات التي أدلى بها قبل اتخاذ القرار

162- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تُقدّر تعاون الحكومة الانتقالية لجنوب السودان مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان. وفي حين أن وفد بلدها يؤيد أهداف مشروع القرار، فإنه يلاحظ أنه لا يعترف بحجم انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها في ذلك البلد. وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء المسار العام لحقوق الإنسان في جنوب السودان؛ ولا يزال العنف المستمر، مقترناً بانتشار الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة، وعدم إحراز الحكومة الانتقالية تقدماً في تنفيذ الالتزامات التي طال انتظارها، سبباً في إشاعة البؤس. ولكي تكون المساعدة التقنية فعالة، يتعين على الحكومة إظهار الإرادة السياسية للوفاء بوعدها بتعزيز المساءلة وإنشاء آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط، بما فيها المحكمة المختلطة لجنوب السودان ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر. ولا تزال الولايات المتحدة شريكاً ثابتاً لشعب جنوب السودان في رغبته في مستقبل يسوده السلام في ظل احترام تام لحقوق الإنسان الواجبة له.

163- السيد جيانغ هان (الصين): قال إن الصين تدعو باستمرار إلى الحوار البناء والتعاون بين الجميع الأطراف بشأن قضايا حقوق الإنسان، وتعارض التسييس والضغط العام في هذا الشأن. وتُقدّر الصين جهود حكومة جنوب السودان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى أن يتقهم تماماً التحديات التي يواجهها البلد، وأن يُقدم المساعدة التقنية على أساس احتياجات حكومته وشعبته، وأن يدعمه بمساعدة شعبه على جني ثمار التنمية السلمية والتمتع التام بجميع حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن. ويؤيد وفد بلده مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الأفريقية في إطار البند 10 من جدول الأعمال وسيضم صوته إلى توافق الآراء.

164- الرئيس: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

165- السيد واجا (المراقب عن جنوب السودان): قال إن جنوب السودان يرى أن مشروع القرار المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات المقدم في إطار البند 10 من جدول الأعمال هو السبيل الوحيد لتعزيز سيادة القانون ودعم تنفيذ اتفاق السلام وخارطة الطريق الصادرين في آب/أغسطس 2022. ولذلك، يطلب وفد بلده إلى المجلس أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

166- واعتمد مشروع القرار A/HRC/52/L.36.

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية (A/HRC/52/2)

اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم

167- الرئيس: قال إنه يرغب، استناداً إلى توصيات الفريق الاستشاري، وبعد مشاورات واسعة النطاق، في اقتراح تعيين المرشحين الذين وردت أسماؤهم في الرسالة المُمعمة على الوفود في 13 شباط/فبراير 2023. وقال إنه يعتبر أن المجلس يرغب في تأييد هؤلاء المرشحين وتعيينهم بصفتهم مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

168- وقد تقرر ذلك.

تقرير الدورة الثانية والخمسين

169- السيدة مكدونالد ألفاريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نائبة الرئيس والمقررة: قالت إن نسخة مسبقة غير منقحة من مشروع تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الثانية والخمسين (A/HRC/52/2) قد عُمت. ويُعتبر هيكل التقرير عن البنود العشرة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأوضحت أن الأمانة ستستكمل التقرير بعد الدورة وستعتمده للتعليق عليه. وخلال الدورة، أكمل المجلس برنامج عمله الموسّع، وعقد جزءاً رفيع المستوى بعدد قياسي من المشاركين، وأقام 22 حواراً تفاعلياً مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات الخبراء، و9 حوارات تفاعلية مع المفوضة السامية، و4 حوارات تفاعلية معززة، و9 نقاشات عامة، فضلاً عن اعتماد 14 وثيقة ختامية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، واتخذ قرارات ومقررات تتناول مجموعة واسعة من المسائل.

170- الرئيس: قال إنه يعتبر أن المجلس يرغب في اعتماد التقرير بشرط الاستشارة، على أساس أن يوضع في صيغته النهائية بمساعدة الأمانة.

171- وقد تقرر ذلك.

بيانات الوفود المراقبة بشأن القرارات والمقررات التي نظرت فيها الدورة

172- السيد باتيا (المراقب عن سنغافورة): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ فيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/52/L.22/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويًا، إذ يلاحظ أن مجموعة من الدول قررت مرة أخرى طرح مسألة مشكلة المخدرات العالمية على المجلس، على الرغم من عدم اختصاص المجلس ولا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات. وينبغي أن تُترك هذه المسائل للهيئات المختصة، مثل لجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتؤكد هذه التحركات الولايات القائمة لدفع جداول أعمال انتقائية، مما يقوّض أساس هيكل أمم المتحدة برمته. ومع ذلك، يُرحب وفد بلده باعتماد التعديلات التي أضيفت بموجبها إلى الديباجة جملة أمور تشمل إشارة إلى سيادة الدول، مما يضيفي التوازن الذي تمس الحاجة إليه على النص.

173- وأضاف أن وفد بلده قد تعامل مع المقدمين الرئيسيين بحسن نية وبأقصى قدر من المرونة، ولكنه يشعر بخيبة أمل إزاء نهجهم غير البناء الذي يُركز على المسائل الخلافية التي تقتصر على توافق الآراء الحكومي الدولي واستغلال المجلس للمضي قدماً بجدول أعمالهم الضيق، مما يعمّق الانقسامات ويزيد من حدة الاستقطاب في أجواء تسودها بالفعل حالة من الاستقطاب. وهناك مشكلة في الصلة الوثيقة بين مناقشة السياسات في اجتماعات سرية غير رسمية، مثل منتدى براندنبورغ وظهورها لاحقاً في المجلس، بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن اعتماد المجلس للقرار يمكن أن يؤدي إلى مسار مواز تمارس فيه ضغوط سياسية يمكن أن تصرف الانتباه عن

العمل التقني السليم الذي تقوم به الهيئات التي تتخذ من فيينا مقراً لها، ولا سيما قبل استعراض منتصف المدة في عام 2024 للإعلان الوزاري لعام 2019 الصادر عن لجنة المخدرات. وينبغي أن تكون جميع الدول الأعضاء مدركة تماماً للمحاولات المغرضة التي تهدف إلى استغلال آليات المجلس لإكراه هيئات الأمم المتحدة الأخرى على قبول جداول أعمالها.

174- السيد اللواتي (المراقب عن تونس): أعرب عن امتنان وفد بلده لمقدمي ومؤيدي مشروع القرار A/HRC/52/L.37 بشأن التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية في التمتع بحقوق الإنسان، وأهمية تحسين التعاون الدولي. وأوضح أن للسكان المتضررين حق غير قابل للتصرف وغير قابل للتقادم في استرداد الأصول المسروقة التي يحق لهم الحصول عليها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة. ومن الأهمية الحاسمة إعادة هذه الأموال بسرعة إلى بلدان المنشأ من أجل ضمان الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والدفاع عن حقوق مواطنيها من دون اللجوء إلى الديون، ولا سيما في ضوء الأزمات المتتالية في السنوات الأخيرة. وتمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقع على الدول مسؤولية أخلاقية وقانونية فيما يتعلق بالتعاون من أجل تيسير إعادة هذه الأموال أو مكافحة الإفلات من العقاب. وهذا المبدأ يؤكد من جديد القرار الذي يُدرج في جدول أعمال المجلس منذ عام 2011. وأعرب عن أسف وفد بلده لإصرار بعض الدول على التصويت ضد القرار، على الرغم من المرونة التي أبداهها المقدمون الرئيسيون في استيعاب أكبر عدد ممكن من المقترحات للتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء. وأضاف أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية لمعالجة المسألة معالجة بناءة. وقال إن حكومة بلده تعترم مواصلة عملية الإصلاح لمحاكمة مرتكبي الجرائم المتصلة بالفساد، وقد أنشأت لجنة للتوفيق الجنائي لاسترداد الأصول من الأشخاص الضالعين في جرائم اقتصادية ومالية.

175- السيدة غورلي (المراقبة عن أستراليا): قالت إن وفد بلدها يُرحب بفرصة تناول العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة. وأضافت أن تغيير المناخ يُشكل تحدياً عالمياً ملحاً ويمثل أكبر تهديد لمنطقة المحيط الهادئ. ولا ريب أن التحديات البيئية الراهنة تؤثر تأثيراً ضاراً على حقوق الإنسان، ويجب أن يواصل المجلس مناقشتها. ومع ذلك، لا يزال الأساس القانوني الدولي لحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ونطاق هذا الحق ومضمونه غير مستقر، ويتطلب مزيداً من الدراسة، على النحو المشار إليه في تعليقات الموقف قبل اعتماد مشروع القرار A/HRC/52/L.7 وتعليقات التصويت قبل اعتماد قرار الجمعية العامة 300/76. ويتفق وفد بلدها مع ما طُرح من شواغل بشأن الطريقة التي ظهر بها الحق الجديد المقترح في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لن يمنع ذلك أستراليا، وينبغي ألا يمنع الدول الأخرى، من اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتحديات البيئية والمتعلقة بتغير المناخ. وتلتزم حكومة بلدها بالعمل مع المجتمع الدولي لتحديد التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

176- السيد بيروش فيانا (المراقب عن البرازيل): قال إن وفد بلده يُرحب باستعداد مقدمي المبادرات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، في دورات المجلس الأخيرة، لمعالجة شواغل أعضاء المجلس، بما في ذلك عن طريق تقليل عدد مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند 7 من جدول الأعمال، وهو ما سيساعد على تبسيط عمل المجلس وضمان إجراء مناقشات مركزة وذات مغزى. وأضاف أن مرونة الوفد الفلسطيني وانفتاحه أتاحت تقديم مشروع القرار A/HRC/52/L.43، بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة، الذي سيُقدّم في إطار البند 2 من جدول الأعمال بدلاً من البند 7؛ ويدل ذلك على التزام مقدمي مشروع القرار بالحوار والمصالحة. وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بحل قائم على وجود دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها

بصورة متبادلة ومعترف بها دولياً. ويؤيد وفد بلده القرارات المتعلقة بهذه المسألة التي اعتمدت في إطار البندين 2 و7.

177- السيد واجة (المراقب عن جنوب السودان): قال إن حكومة بلده تعاونت بروح الحوار البناء مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان منذ إنشاء الولاية. وكانت تتوقع من المجلس أن يحترم كرامة البلد وسيادته، ورأت أن التمديد المفروض للولاية ظلم يؤثر تأثيراً مباشراً على تمتع شعب جنوب السودان بحقوق الإنسان. وقال إن قرار تقديم مشروع القرار A/HRC/52/L.27 في إطار البند 2 من جدول الأعمال هو قرار مسيس بدرجة كبيرة. ويرفض وفد بلده هذا القرار الذي يُقصد به تقييد ولاية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ اتفاق السلام. غير أنه يُرحب باعتماد مشروع القرار A/HRC/52/L.36، بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان، وسيعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنفيذه.

178- السيدة سوكتشيفا (المراقبة عن الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يُعلق أهمية كبيرة على المسائل التي أثيرت أثناء الدورة، ولكنها لا تستطيع تأييد جميع القرارات المتخذة. وأعربت عن معارضته القاطعة للقرارات الانفرادية والمسيسة المتخذة بشأن أوكرانيا وجورجيا وبيلاروس وسوريا وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان ونيكاراغوا، التي تُشكل محاولات لاستخدام حقوق الإنسان لخدمة أغراض جغرافية سياسية. وقالت إن وفد بلدها يتفهم الإشارات إلى "المدافعين عن حقوق الإنسان" في مشاريع القرارات A/HRC/52/L.1، وA/HRC/52/L.7، وA/HRC/52/L.39، وفقاً للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمدته الجمعية العامة. وقالت إن وفد بلدها ينأى بنفسه عما ورد في مشاريع القرارات A/HRC/52/L.7، وA/HRC/52/L.11، وA/HRC/52/L.15، وA/HRC/52/L.23، وA/HRC/52/L.39، من إشارات إلى ما يُسمى "النهج القائم على حقوق الإنسان" الذي لا تويده غالبية الدول. وأضافت أنه لا يتفق بالضرورة مع مضمون التعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المذكورة في مشروع القرار A/HRC/52/L.11. ولا يمكنه أن يؤيد عدداً من المبادرات التي لاقت ترحيباً في ديباجة مشروع القرار A/HRC/52/L.15 بشأن الصحة العقلية وحقوق الإنسان، أو التقييم الإيجابي لعمل المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في مشروع القرار A/HRC/52/L.5/Rev.1.

179- وقالت إن مقدمي القرارات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية ينبغي ألا يفرضوا آراءهم على جميع الدول. ويفهم وفد بلدها "نوع الجنس" على أنه يُشير إلى الجنس البيولوجي، وأن الأحكام التي تخص "العنف الجنساني" و"التمييز الجنساني" الواردة في مشروع القرارين A/HRC/52/L.11، وA/HRC/52/L.23، تُشير إلى ظاهرتين سلبيتين تتعرض لهما النساء. وينأى وفد بلدها بنفسه عن المصطلح الغامض "المراعي للمنظور الجنساني" المستخدم في مشاريع القرارات A/HRC/52/L.7، وA/HRC/52/L.11، وA/HRC/52/L.20، وA/HRC/52/L.40. ولا يؤيد اختيار موضوع حلقة العمل التي دعا إليها مشروع القرار A/HRC/52/L.21، كما لا يؤيد الموافقة على المبادرة الشخصية للمفوضة السامية الواردة في مشروع ذلك القرار، أو نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الوارد في مشروع القرارين A/HRC/52/L.20، وA/HRC/52/L.39، أو تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" في مشروع القرار A/HRC/52/L.20. وسيُنشر النص الكامل لبيانها في الشبكة الخارجية للمجلس.

180- السيد بايك (المراقب عن إسرائيل): قال إن وفد بلده يُرحب بكثير من القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الحالية، بما فيها مشاريع القرارات A/HRC/52/L.3، وA/HRC/52/L.4، وA/HRC/52/L.6، وA/HRC/52/L.15، وA/HRC/52/L.16، وA/HRC/52/L.20، وA/HRC/52/L.22/Rev.1.

وA/HRC/52/L.40. ولكنه يرفض مشاريع القرارات الأحادية الجانب والمتحيزة A/HRC/52/L.31، وA/HRC/52/L.32، وA/HRC/52/L.42، وA/HRC/52/L.43. وأضاف أن وفد بلده يفهم عبارة "بما يتناسب من سنهن ومدى نُضجهن" في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/HRC/52/L.29 على أنها تقتصر على الفتيات لأن مشاركة المرأة لا يمكن أن تكون مقيدة بهذه المعايير. وأشار إلى الجهود المتعددة والمتزايدة التي تهدف إلى مهاجمة العبارات المتصلة بالمنظور الجنساني خلال الدورة، فقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى المضي قدماً والدخول في حوار بناء لتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/52/L.13، أعرب عن رغبته في أن يوضح أن إسرائيل ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري. غير أن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام 2001، وإعلان وبرنامج عمل ديربان المعتمدين في ذلك المؤتمر، وكذلك مؤتمر استعراض ديربان لعام 2009، قد شوهتها معادة السامية وإنكار محرقة اليهود والتحيز ضد إسرائيل، مما أدى إلى تحويل المناقشة بعيداً عن معالجة العنصرية. وينبغي مكافحة العنصرية ومعادة السامية باعتبارهما يوحدان البلدان ولا يفرقان بينهما. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى جهود المجلس لمكافحة العنصرية ومعادة السامية جنباً إلى جنب.

181- السيد لاوبر (المراقب عن سويسرا): قال إن وفد بلده كان من بين مقدمي مشروع القرارين A/HRC/52/L.7، وA/HRC/52/L.22/Rev.1؛ اللذين كانا اعتمادهما بتوافق الآراء نجاحاً لجميع المعنيين. وأضاف أن وفد بلده شارك أيضاً في تقديم مشروع القرار A/HRC/52/L.16 مؤكداً بذلك تأييده لجنة التحقيق الدوليتان مؤكداً بذلك تأييده لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ويُرحب وفد بلده بأحكام القرار المتعلقة بالأشخاص المفقودين والمختفين، ويؤيد بقوة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية (A/76/890) وتُشدّد حكومة بلده على أهمية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى البلد بأسره، وتؤيد جميع طرائق الوصول. وفي حين أن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في سوريا، والتي تفاقم بسبب الزلزال، فإنه يؤد أن يؤكد من جديد أهمية تعزيز القرار بإدانة انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، ودعوتها إلى احترام التزاماتها. وأوضح أن ولاية فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي تحديد هوية مرتكبي هجمات محددة بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وليس تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد أو المنظمات أو الدول.

182- وأعرب عن أسف وفد بلده لأن مشروع القرار A/HRC/52/L.33 لا يُعبر عن خطورة حالة حقوق الإنسان في ليبيا، على النحو الموثق في تقرير البعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا. وأخيراً، على الرغم من أن وفد بلده يُرحب عموماً باعتماد مشروع القرار A/HRC/52/L.29 بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، فإنه لا يستطيع تأييد بعض الصياغات، وعلى وجه التحديد صياغة الفقرة 4.

183- السيد روجيتسكي (المراقب عن بولندا): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه بأن الاعتراف المُلزم قانوناً بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتعريفه الشامل لم تتفق عليهما جميع الدول بعد. ويُرحب وفد بلده باعتماد مشروع القرار A/HRC/52/L.41/Rev.1 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، ومشروع القرار A/HRC/52/L.14 بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 والفترة التي تلتها. وأوضح أن حكومة بلده التي لا تزال ملتزمة بجميع آليات حقوق الإنسان ووكوكها، تحت روسيا على إنهاء عدوانها على أوكرانيا الذي جاء من دون سابق استقزاز وليس له ما يبرره، وسحب جميع القوات والمعدات العسكرية

من كامل أراضي أوكرانيا فوراً ومن دون شروط، وتدعو بيلاروس إلى الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق أفراد الأقليات القومية، والإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين.

184- السيد غارسيا (المراقب عن جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يُرحب باعتماد مشروع القرار A/HRC/52/L.18 بشأن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، الذي قُدِّم باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأوضح أن القرار يحظى بتأييد أغلبية بلدان الجنوب العالمي الأعضاء في المجلس، ولكن بعض الدول التي فرضت هذه التدابير القاسية رفضته كما كان متوقعاً. ويُسلِّم المجلس في هذا القرار بالأثر السلبي المترتب في حقوق الإنسان على الامتثال المفرط للتدابير القسرية الانفرادية في أوساط المؤسسات المالية وشركات النقل وغيرها من الكيانات التي تُعد سلعها وخدماتها ضرورية لتوفير المعونة الإنسانية للسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة، وأكد من جديد أن هذه التدابير والجزاءات الثانوية تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يقترح المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان تدابير ملموسة للدول من أجل القضاء النهائي على هذه التدابير وتحليل أثرها على حقوق الإنسان. وستقف فنزويلا ثابتة في رصد ما يتحقق من تقدم بشأن هذه المسألة وشجب آفة التدابير القسرية الانفرادية.

عُلِّقت المناقشة التي يتناولها المحضر الموجز الساعة 18/00 واستؤنفت الساعة 18/05.

اختتام الدورة

185- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/10.